الأمم المتحدة

A/C.1/70/PV.20

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **٢٠**

الخميس، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠.

نيويورك

الرئيس: السيي فان أوستيروم . . . . . (هولندا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البنود ٨٨ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي، والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): عملاً بجدولنا الزمني للمناقشات المواضيعية، ستتناول اللجنة عصر اليوم مجموعة ”نزع السلاح والأمن الإقليميين“، بدءاً بحلقة نقاش.

ويسرني الآن أن أرحب على المنصة بأعضاء حلقة النقاش المتعلقة بنزع السلاح والأمن الإقليميين. وهم: أولاً، الموظف المسؤول بالوكالة عن فرع أنشطة نزع السلاح على الصعيد الإقليمي التابع لمكتب شؤون نزع السلاح، السيد وانغ شياويو؛ وثانياً، المديرة المؤقتة لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، السيدة أولاتوكونبو آيغي؛ وثالثاً، المدير المؤقت لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، السيد يوري كريفونوس؛ ورابعاً، مديرة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، السيدة ميلاني ريغيمبال.

سأعطي الكلمة أولاً لمحاورينا من أعضاء حلقة النقاش. والوقت المحدد لكل عرض حواري هو ١٠ دقائق. وبعد سماع محاورينا، سننتقل إلى وضع غير رسمي، لإتاحة الفرصة أمام الوفود لإبداء الملاحظات وطرح الأسئلة.

أدعو الآن السيد وانغ إلى مخاطبة اللجنة.

السيد وانغ شياويو (فرع أنشطة نزع السلاح على الصعيد الإقليمي التابع لمكتب شؤون نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف لزملائي ولي مخاطبة اللجنة الأولى بشأن مسألة نزع السلاح الإقليمي، في إطار البند ٩٨ من جدول الأعمال، وتحديداً، بشأن أنشطة المراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

1534019 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

وكذلك في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التابعة لمكتب شؤون نزع السلاح. والمراكز الإقليمية تدعم التدابير الإقليمية لنزع السلاح، وفقاً لولايتها، بناءً على طلب الدول، آخذة في الحسبان الخصائص المحددة لكل منطقة بهدف تعزيز أمن الدول والإسهام في السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

وبينما تُموَّل التكاليف التشغيلية للمراكز الإقليمية جزئياً من الميزانية العادية للمنظمة، فإنَّ برامجها الجوهرية تعتمد كلياً على التبرعات. ونود الإعراب عن امتناننا للدول والمنظمات التي تقدِّم للمراكز الإقليمية تبرُّعات مالية و/أو عينية.

وبالاستناد إلى طلبات الدول الأعضاء وأولويات برامج مكتب شؤون نزع السلاح، نعتقد أنَّ بناء القدرات أساسي لنجاح تعزيز وتنفيذ نزع السلاح وتحديده على الصعيد العالمي وقواعد وصكوك عدم الانتشار على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية. وخلال السنة الماضية، نفَّذت برامج المراكز الإقليمية الثلاثة أنشطة في المجالات التالية بشكل رئيسي:

أولاً، وفرت برامج لبناء القدرات والمساعدة القانونية والتقنية للدول الأعضاء في سعيها للانضمام إلى الصكوك العالمية والإقليمية وتنفيذها، مثل برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه ومختلف الصكوك الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتحديدها ومعاهدة تجارة الأسلحة واتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠(٢٠٠٤)، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

ثانياً، عزَّزت الحوار وبناء الثقة بتنظيم مؤتمرات ومناسبات أخرى على الصعيدين العالمي والإقليمي تتعلق بكل من مسائل أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية، فضلاً عن التحديات الأمنية الإقليمية.

ثالثاً، نفذت أنشطة للدعوة والتوعية لتعزيز المعاهدات العالمية ورفع مستوى الوعي العام بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، عبْر برامج تعليمية متعلقة بالسلام ونزع السلاح. وسأترك تفاصيل تلك الأنشطة لمديري المراكز الإقليمية، لكي يفصِّل كلٌّ منهم برامج مركزه.

ومنذ تقريرنا الأخير أمام اللجنة (انظر A/C.1/69/PV.16)، نفَّذت المراكز نحو ٩٠ نشاطاً، جرى تمويلها من تبرعات خارجة عن الميزانية. وبناءً على الطلب، ركَّزت تلك الأنشطة على دعم الدول الأعضاء في بناء قدراتها الوطنية. وفي سياق قيامنا بذلك، بذلنا جهوداً أكبر لبناء أو تعزيز شراكات مع الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الأخرين. واستهدفت تلك الجهود تحسين تنفيذ البرامج وتحقيق التآزر ميدانياً. وبذلنا أيضاً جهوداً واعية لإدماج برامج المراكز المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة في مجمل استراتيجيات الأمم المتحدة الإقليمية ودون الإقليمية، حيثما تدعو الحاجة، ولتعزيز التعاون والتنسيق الأقاليميين.

وستواصل المراكز الإقليمية تعاونها الوثيق مع الدول الأعضاء التي تطلب المساعدة، ومع المنظمات الإقليمية المعنية، فضلاً عن المانحين والشركاء الآخرين. ونتطلع أيضاً إلى استمرار اهتمام اللجنة الأولى ودعمها ومشاركتها في الأنشطة التي تنفِّذها مراكز الأمم المتحدة الإقليمية الثلاثة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة آيغي.

السيدة آيغي (مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): يسرني إبلاغ اللجنة الأولى عن أنشطة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، التابع لمكتب شؤون نزع السلاح، خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إلى

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. خلال تلك الفترة، عقد المركز الإقليمي ١١ مؤتمراً وحلقة دراسية وسبع دورات تدريبية وثلاثة أنشطة عملية في مجال نزع السلاح وأربعة أنشطة متعلقة بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠(٢٠٠٤) وثلاثة أنشطة متعلقة باتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وأود الإعراب عن تقديري بخصوص الدعم الذي تلقَّيناه من الدول الأعضاء وشركائنا المؤسَّسيِّين، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وأود بشكلٍ خاص توجيه الشكر لجمهورية توغو على استضافتنا طوال السنوات الـ ٣٠ الماضية.

ومنذ اجتماعنا الأخير مع اللجنة (انظر A/C.1/69/PV.16)، واصل المركز مساعدة الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني عبْر بناء القدرات ودعم السياسات وتقديم المساعدة التقنية لتعزيز السلام والأمن ونزع السلاح في أفريقيا. وانسجاماً مع أولويات القارة، لا يزال منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مجال التركيز الرئيسي لأنشطة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح.

وقدم المركز، بصفته عضواً مراقباً في اللجنة التوجيهية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المناطق التابعة للاتحاد الأفريقي، مشورة موضوعية وتقنية لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة المعنية بتنفيذ استراتيجية الاتحاد الأفريقي للحدِّ من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، فضلاً عن برنامجه لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وساهم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في إعداد دليل تدريبي متعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وآخر لدول وسط أفريقيا لمواءمة تشريعاتها الوطنية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة مع الصكوك الإقليمية والدولية، مثل اتفاقية كينشاسا.

(تكلمت بالفرنسية)

وقدَّم المركز الإقليمي مساعدة كبيرة للدول الأعضاء الـ ١١ في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا بشأن مسائل متعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار. وفي سياق مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المقبل بشأن الأمن البحري، يجري المركز مشاورات غير رسمية مع الدول الأعضاء في خليج غينيا – من جنوب أفريقيا إلى غربها – ومع شركاء محتمَلين آخرين بشأن الآثار السلبية للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الأمن البحري والتنمية المستدامة، مستفيداً في ذلك من توصيات اللجنة الاستشارية.

كما قدَّم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح المساعدة في تنفيذ الصكوك الدولية والإقليمية لمكافحة الاتجار غير المشروع والانتشار غير المنضبط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا سيما بالمساعدة في إعداد خطط عملٍ وطنية متعلقة بالأسلحة الصغيرة وفي تعزيز قدرة الحكوماتٍ ومنظمات المجتمع المدني في مجال تحديد الأسلحة الصغيرة.

قدم المركز أيضا الدعم في مجال التشريعات في مالي ونيجيريا وتوغو باستعراضه قوانين تلك البلدان المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

(تكلمت بالإنكليزية)

قام المركز، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، ووحدة دعم تنفيذ المعايير الدولية لمراقبة الأسلحة الصغيرة، بعقد دورة تدريبية إقليمية لمسؤولين من الدول الأعضاء في شرق أفريقيا، بشأن أداة تقييم المعايير الدولية لمراقبة الأسلحة الصغيرة. وبتلك الأداة ستقوم دول شرق أفريقيا بتقييم كيفية تماشي سياساتها وبرامجها وممارساتها مع المعايير الدولية وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تعزيز.

وشاركت في التدريب أيضا بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية.

فيما يتعلق باستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، يضطلع المركز بدراسة في تسعة بلدان تتراوح من منطقة الساحل إلى وسط أفريقيا. وهذه الدراسة، التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ستوفر معلومات محدثة عن التحديات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة في تلك البلدان. وتلك المعلومات ستشكل أساسا أنشطة بناء القدرات في المستقبل من قبيل تلك المتوخاة في إطار برنامج الأنشطة المتعلقة بالسلامة الجسدية وإدارة مخزونات الأسلحة الصغيرة في منطقة الساحل الذي يموله الاتحاد الأوروبي. وسيتم تنفيذ المشروع على مدى ثلاث سنوات للحد من خطر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة.

لقد أجرى المركز أنشطة لبناء القدرات، وقدّم دعماً تقنياً إلى مالي لتمكين منظمات المجتمع المدني الوطنية من منع انتشار الأسلحة، وذلك من خلال برامج التوعية الوطنية. شرع المركز أيضا في القيام بأنشطة تركّز على وسم وتسجيل الأسلحة المملوكة للحكومة وتلك التي بحوزة المدنيين، وإعداد إجراءات تشغيل موحّدة لإدارة الأسلحة المستوردة.

وقدم المركز توصيات إلى ليبريا تتعلق بالأمن المادي وإدارة مخزونات الأسلحة في سياق تقييم طلب فيه مجلس الأمن إلى الأمين العام الاضطلاع به. لقد عقد المركز بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا دورة تدريبية بشأن وسم وتسجيل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في ليبريا.

وفي إطار برنامج المساعدة المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن الأسلحة الصغيرة، قدّم المركز مساعدة إلى بوركينا فاسو وسيراليون والنيجر لتنفيذ الصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقّبها في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الركون إليها. وتم تقديم أجهزة للوسم وتنظيم دورات تدريبية في مجال وسم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وحفظ بياناتها.

(تكلمت بالفرنسية)

وقدم المركز الإقليمي الدعم إلى توغو في مجال وسم وتسجيل أكثر من ٩ ٠٠٠ قطعة سلاحة بحوزة المدنيين وقد صاحبت ذلك النشاط حملة توعية للجمهور وإحاطة رفيعة المستوى للحكومة. وقام المركز أيضا بعقد دورة تدريبية رائدة للقوات الأمنية بشأن إدارة الأسلحة والذخيرة، وتضمنت المبادئ التوجيهية المتعلقة باستخدام القوة، فضلا عن المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة والمعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة.

وارتكازا على العمل الجاري في هذا المجال، واصل المركز تقديم الدعم والمساعدة إلى الدول الأفريقية في جهودها الرامية إلى تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة. فعلى سبيل المثال، ساعد المركز الإقليمي الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تنفيذ المعاهدة عن طريق ضمان التآزر بين أعضاء الجماعة، ومعاهدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع ومكافحة واستئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وساعد المركز في توعية الدول بشأن المعاهدة وأحكامها. كما ساعد الدول في التخطيط للقيام بالخطوات اللازمة من أجل تنفيذ المعاهدة.

وسيواصل المركز العمل مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن المعاهدة بتقديم خبرته من خلال التوعية والمعلومات والمساعدة التقنية. وعلى وجه الخصوص، ساعد المركز الدول الأفريقية الجزرية الصغيرة النامية على تحديد بعض التحديات التي تواجهها تلك الدول، وكيفية مساهمة

المعاهدة في الاستجابة لها. ويركز المركز مساعدته بالتحديد على فهم كيفية تنفيذ الأحكام المتصلة بحقوق الإنسان في المعاهدة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمرأة.

(تكلمت بالإنكليزية)

أما في مجال أسلحة الدمار الشامل، فقدم المركز الإقليمي المساعدة في تنفيذ الصكوك الدولية، بما فيها اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ويدعم المركز أيضا الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي يبني على العمل الذي أنجزه المركز في السنة السابقة في مساعدة الدول الأفريقية في تقديم التقارير إلى اللجنة. لقد يسر المركز عمل فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠، وساعده في زيارته لملاوي والسنغال وتوغو وزامبيا، من أجل تقديم المساعدة، ولا سيما مناقشة الخطوات المقبلة التي يتعين اتخاذها من جانب تلك الدول لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). كذلك أعربت دول أفريقية أخرى عن رغبتها في استضافة هذه الزيارات القُطرية.

عمل المركز مع حكومات بنن، وبوركينا فاسو، وأوغندا في تعزيز قدراتها الوطنية على تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ولا سيما تدابير بناء الثقة، والتدابير التشريعية والإدارية، وفي مجال التوعية، ووضع مدونة قواعد سلوك بشأن معايير السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي، وتم ذلك بالتعاون مع وحدة دعم التنفيذ.

واصل المركز أنشطته في ميادين الإعلام والدعوة والتوعية التي يضطلع بها تجاه الدول والمجتمع المدني وعامة الجمهور من خلال وسائط الإعلام المختلفة، واللقاءات والاحتفالات، ولا سيما تقديم الإحاطات الإعلامية للدبلوماسيين المعتمدين لدى الدول الأفريقية، وتوزيع الرسائل الإخبارية الإلكترونية للمركز العالمي على أكثر من ٥ ٥٠٠ مشترك عالمي، ووضعها على الموقع الشبكي للمركز.

أما فيما يتعلق بالمساهمات والدعم الذي تتلقاه الدول، فيود المركز من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يشكر الجهات المانحة له، وهي فرنسا، وألمانيا، واليابان، والنرويج، وتوغو، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، من خلال الصندوق الاستئماني لقرار ١٥٤٠، بالإضافة إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأوروبي. كما استفاد المركز من المساهمات العينية السخية المقدمة من فنلندا التي تمول متطوعي الأمم المتحدة الدوليين، والمساهمة المقدمة من ألمانيا التي تمول خبيرا مساعدا من فئة الموظفين الفنيين المبتدئين في الشؤون القانونية. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال الصندوق الاستئماني للقرار ١٥٤٠، بتمويل متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين لتنسيق الأنشطة المتعلقة بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في أفريقيا.

يعرب المركز أيضا عن امتنانه للمساهمات العينية التي تقدم في شكل خبراء تقنيين من حكومات كوت ديفوار، وغانا، ومالي. كذلك يود المركز أن يعرب عن امتنانه للتبرعات المالية المقدمة من الدول المانحة إلى مرفق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، ومعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام.

(تكلمت بالفرنسية)

ما فتئ المركز على أهبة الاستعداد لدعم الدول الأعضاء في التصدي لتحديات نزع السلاح وعدم الانتشار في أفريقيا. كما أود أن أكرر النداء الذي وجهه الأمين العام ونداء الاتحاد الأفريقي للدول القادرة على تقديم مساهمات مالية إلى الصندوق الاستئماني للمركز، ولا سيما الدول الأفريقية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد كريفونوس.

السيد كريفونوس (مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أبلغ اللجنة الأولى عن أنشطة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ منذ الدورة الأخيرة للجنة الأولى (انظر A/C.1/70/PV.16)

اضطلع المركز بسبعة مشاريع، وشملت ما يصل إلى ٤٠٠ مشارك أو متدرب. وركّز المركز في أنشطته على ثلاثة مجالات رئيسية: بناء القدرات، وتوفير المساعدة التقنية من أجل تنفيذ الصكوك الدولية المتعلقة بنزع السلاح، وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار؛ تعزيز الحوار وبناء الثقة فيما بين الدول الأعضاء من خلال تنظيم المؤتمرات الرئيسية وغيرها من المنتديات؛ الاضطلاع أيضا بأنشطة الاتصال والدعوة، بما في ذلك من خلال برامج التثقيف في مجال السلام ونزع السلاح.

كما قد يعلم العديد من المشاركين، تم نقل المركز مؤقتا إلى بانكوك منذ ١٨ أيار/مايو، وذلك في أعقاب الزلازل القوي الذي ضرب كاتماندو في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو.

وخلال الزلازل، لحقت بمبنى مكتب مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ أضرار جسيمة واعتبر أنه لم يعد مأمونا لاستخدام إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، كما عانت المباني السكنية لأغلبية موظفي المركز من أضرار بالغة وتعين إعادة توطينهم في مأوى مؤقت. ومكن النقل المؤقت المركز الإقليمي من مواصلة أنشطته الإقليمية المقررة لعام ٢٠١٥ وأوائل عام ٢٠١٦، التي تغطي عددا من الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وفيما يتعلق بأنشطة بناء القدرات، نفذت المركز الإقليمي عدة مشاريع لمساعدة الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالصكوك المتعددة الأطراف، بما في ذلك برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه ومعاهدة تجارة الأسلحة.

وبالتعاون مع حكومة بنغلاديش، نظم المركز حلقة عمل وطنية لبناء القدرات بشأن برنامج العمل ومعاهدة تجارة الأسلحة. وشارك حوالي ٤٠ موظفا حكوميا من ١٩ من الوزارات والوكالات الوطنية في حلقة العمل، التي تناولت السياسات والممارسات والمسائل التقنية المتصلة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن معاهدة تجارة الأسلحة. وحددت حلقة العمل المجالات التي يلزم فيها تقديم المزيد من الدعم، ولا سيما بشأن التشريعات الوطنية ونظم حفظ السجلات.

واستكمل المركز الإقليمي مشروعا استمر لمدة شهرين في ملديف بتزويد الحكومة بالمساعدة التقنية والقانونية بغية تيسير تنفيذ برنامج العمل ودعم قدرات الحكومة على المضي قدما صوب الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة. ووضع المشروع استجابة لطلب تقدمت به ملديف للمساعدة في تنفيذ برنامج العمل. ويتألف المشروع من ثلاث مراحل، وهي تحديدا، زيارة تقييمية إلى ملديف لتحديد الاحتياجات، بما في ذلك زيارة للموقع؛ واستعراض للتشريعات والنظم والإجراءات الوطنية المتعلقة بمراقبة الأسلحة الصغيرة، بما في ذلك إدارة المخزونات، ووضع توصيات لاتخاذ مزيد من الإجراءات؛ وتقديم توصيات إلى الخبراء والمسؤولين الحكومين.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، نظم المركز حلقة عمل إقليمية للمساعدة القانونية بشأن معاهدة تجارة الأسلحة في كمبوديا، بمشاركة ١٣ من الدول الأعضاء في المنطقة. وركزت حلقة العمل على تيسير عملية التوقيع والتصديق على المعاهدة والانضمام إليها. وأتاحت حلقة العمل فرصة لتقييم ومناقشة الفجوات القائمة بين التشريعات الوطنية والالتزامات التعاهدية. وفي حلقة العمل، قدمت نيوزيلندا ومنتدى جزر المحيط الهادئ قانونا نموذجيا يمكن استخدامه لتنفيذ المعاهدة.

وفضلا عن ذلك، وبالاشتراك مع وزير خارجية إندونيسيا، نظم المركز مناقشة مائدة مستديرة وطنية بشأن معاهدة تجارة الأسلحة. وشارك في الاجتماع خمسة وثلاثون ممثلا من أكثر من ١٠ من الوزارات الرئيسية والوكالات الوطنية التي تتعامل مع عمليات النقل الدولية للأسلحة التقليدية. وقدمت إحاطات إعلامية بشأن أحكام المعاهدة، ونوقشت الآثار المترتبة على الانضمام إلى المعاهدة .

وفيما يتعلق بتشجيع الحوار وبناء الثقة فيما بين الدول الأعضاء، شارك المركز الإقليمي في تنظيم مؤتمرين سنويين للتصدي للتحديات العالمية والإقليمية الحالية في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

وركز المؤتمر الثالث عشر المشترك بين الأمم المتحدة وجمهورية كوريا بشأن مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار، الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، على الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥ والمسائل المتصلة بتنفيذ المعاهدة. وإضافة إلى ذلك، تناول المؤتمر الخطر المحتمل لاستحداث واستخدام منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، والتدابير الوقائية الممكنة لتنظيم الجوانب المختلفة لتلك المنظومات.

وتناول مؤتمر الأمم المتحدة الخامس والعشرون المعني بقضايا نزع السلاح المعقود في مدينة هيروشيما، باليابان، في آب/أغسطس ٢٠١٥، نتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ والخطوات المقبلة المحتملة في ضوء نتائج المؤتمر، وأهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية، والآثار الإنسانية للأسلحة النووية ودور المجتمع المدني والتثقيف في تحديد الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وبمشاركة بعض أعضاء فريق الشخصيات البارزة التابع لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية، ناقش المؤتمر أيضا الدور الهام الذي تضطلع به معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في نزع السلاح النووي ومنع الانتشار.

وفيما يتعلق ببرنامج التثقيف في مجال السلام ونزع السلاح، اختتم المركز، في عام ٢٠١٤، المرحلة الأولى من مشروعه للتثقيف في مجال السلام ونزع السلاح في نيبال، بإدماجه نماذج التثقيف في مجال السلام ونزع السلاح والسلام في مناهج المدارس الثانوية. واستنادا إلى التقدم المحرز، شرع مركز في المرحلة الثانية من المشروع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). ونظم المركز أربع حلقات عمل حضرها ١٠٠ من المعلمين وغيرهم من الممارسين في مجال التعليم. ونشرت ست مقالات عن منهجية التثقيف في مجال السلام ونزع السلاح. وستصل المناهج الدراسية والكتب المدرسية التي أعدت خلال المرحلتين الأولى والثانية للمشروع إلى مئات الآلاف من الطلاب في نيبال في كل عام خلال السنوات الـ ١٠ المقبلة.

وعزز المركز أنشطته في مجال التوعية. ونشر مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ صحائف وقائع ورسائل إخبارية منتظمة ويعمل باستمرار على تحسين وتحديث موقعه على شبكة الإنترنت للوصول إلى الشريحة المتزايدة من جمهوره المهتم بقضايا نزع السلاح في المنطقة وخارجها. ويقدم تيار المركز على موقع تويتر آخر المعلومات المستجدة بشأن قضايا نزع السلاح في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ووصل إلى أكثر من ٢٠٠ ١ على نطاق العالم. وفضلا عن ذلك، انخرط المركز مع المنظمات دون الإقليمية والجهات المعنية الأخرى في المنطقة. وأسهم موظفو المركز بقدر كبير في خمس مناسبات نظمتها تلك المنظمات بشأن بناء القدرات وتعزيز السلام وتحديد الأسلحة واتفاقات نزع السلاح في المنطقة.

وفي الختام، وبالرغم من الزلازل في نيبال والنقل المؤقت للمركز، نجح المركز، بدعم من الدول الأعضاء، بما في ذلك البلدان المانحة، فضلا عن مكتب شؤون نزع السلاح بالمقر، في تنفيذ مشاريع وأنشطة أكثر مما نفذه المركز في السابق.

وأود بصفة خاصة أن أشكر مانحينا، وهم: أستراليا وألمانيا وتايلند وجمهورية كوريا وسويسرا والصين وكازاخستان والمملكة المتحدة ونيبال ونيوزيلندا واليابان، فضلا عن منظمة ريشو كوسي – كاي باليابان، على ثقتهم ودعمهم المالي. وإضافة إلى ذلك، فإن كندا واليابان وسويسرا قدمت أيضا للمركز دعما عينيا، مثل متطوعي الأمم المتحدة ومتطوعي الأمم المتحدة الشباب.

ويتطلع المركز إلى مواصلة تعاونه مع الدول الأعضاء في المنطقة وتقديم الدعم لها، بناء على طلبها، من أجل تعزيز قدراتها على تنفيذ الصكوك العالمية والإقليمية لنزع السلاح وعدم الانتشار. ومع ذلك، تتوقف قدرة المركز على تنفيذ هذه البرامج على توافر الموارد البشرية والمالية على السواء. ولذلك، أود أن أكرر النداء الذي وجهه الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/69/127، بشأن المركز الإقليمي، إلى بلدان في المنطقة وخارجها من أجل تقديم تبرعات إلى المركز لكفالة استدامة أنشطته وعملياته، ولتمكينه من الاضطلاع بالولاية التي أسندتها إليه الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة ريغيمبال.

السيدة ريجيمبال (مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) (تكلمت بالإنكليزية): من دواعي سروري أن أكون مع اللجنة الأولى مرة أخرى في هذا العام، وأن تتاح لي الفرصة كي أتشاطر مع الممثلين السمات البارزة للأنشطة التي تم الاضطلاع بها في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

منذ أن اجتمعنا آخر مرة (انظر A/C.1/69/PV.16)، اضطلع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (المركز) بأكثر من ٥٠ نشاطا في ١٧ دولة، استفاد منها ما يزيد على ١ ٥٥٠ من المسؤولين عن طريق مختلف أنشطة بناء القدرات، بما في ذلك الدورات التدريبية، والمساعدات القانونية والمساعدات التي تتعلق بالسياسة العامة التي تغطي مسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وساعد المركز الدول الأعضاء في تنفيذها لشتى الصكوك الدولية، مثل معاهدة تجارة الأسلحة؛ وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه؛ والصك الدولي للتعقب؛ وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)؛ والقرار ٦٥/٦٩ عن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

إن بعض النقاط الرئيسية للأعمال التي جرت هذه السنة تشمل تجديد مهمة المركز في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، بغية تعزيز دور المرأة باعتبارها عنصرا من عناصر التغيير في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، وإصدار الطبعة الثانية من منشوره عن القوى التغييرية للنساء، وأشاد بنحو ١٠٠ امرأة من النساء المهنيات في المنطقة اللواتي كرسن حياتهن من أجل النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على النحو المحدد في القرار ٦٥/٦٩.

وبغية مساعدة الدول في التصدي لأثر الاتجار غير المشروع بالأسلحة على النساء والأطفال، وضع المركز نموذجا لتقييم المخاطر من أجل مساعدة الدول على تحديد المخاطر الخاصة بالنساء والشباب المرتبطة بعمليات نقل الأسلحة، ومعرفة ما إذا كان بإمكان هذه المخاطر أن تتخطى عتبات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي. وقد أُتيحت هذه الأداة الجديدة للدول للمرة الأولى في حلقة دراسية إقليمية في

المكسيك، ومن ثم أيضا عن طريق دورات أقامها المركز بشأن تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة.

وتمشيا مع زخم هذه المعاهدة والتركيز عليها عالميا، قام المركز بتنفيذ دورات لحوالى ١٣٠ مسؤولا في أمريكا الوسطى. وهذه الدورات المتاحة الآن باللغتين الإنكليزية والإسبانية هي استكمال لأدوات مكتب شؤون نزع السلاح في مجال تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة. وهذه الدورات الوطنية تستهدف السلطات التنظيمية وسلطات المراقبة، مثل الجمارك والشرطة وقوات الدفاع، وكذلك الطيران المدني وسلطات الموانئ، بغية تيسير فهم الأحكام والالتزامات المتعلقة بمعاهدة تجارة الأسلحة. ويجري على وجه الخصوص إطلاع سلطات الرقابة الوطنية على الصيغة المقترحة لنماذج تقييم المخاطر من أجل شهادات المستعملين النهائيين، بغرض توحيد التدابير الرقابية والوثائق المطلوبة لعمليات النقل الدولية التي يتعين إجراؤها وفقا لالتزامات المعاهدة. ومن المهم ملاحظة أن دليل المعاهدة وأدوات تقييم المخاطر الجنسانية جرى تمريرهما إلى مراكزنا الشقيقة في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، مما يعزز نطاق الأنشطة.

ولقد استجاب المركز لطلبات الدول في منطقة البحر الكاريبي بشأن تعزيز جهودها الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخيرة. وفي هذا السياق، أطلق المركز مشروعا في ثماني دول كاريبية من أجل مساعدة الحكومات خلال الأشهر الأربعة والعشرين المقبلة في تعزيز قدراتها على جمع المعلومات المستمدة من الأدلة التي يوفرها علم المقذوفات الجنائي، والحفاظ عليها وتبادلها، بهدف تحديد مصادر الأسلحة والذخائر غير المشروعة، فضلا عن الحد من الإفلات من العقاب في قضايا الاتجار والعنف المسلح الناجَمين عن الأسلحة النارية. وتلقت الدول الكاريبية الثماني دعما لوضع خطط عمل وطنية تتعلق بعلم المقذوفات الجنائي للأسلحة النارية، وتوفير المواد والمعدات المختبرية الأساسية، والتدريب، وإدماج الإجراءات التشغيلية الموحدة، ووضع أطر وطنية لتدريب مفتشي الأسلحة النارية. والمساعدة التي قدّمها المركز في هذا المجال أفادت ٢٥٠ مسؤولا، وكانت تعوّل على الأعمال التي تضطلع بها الجماعة الكاريبية، والإنتربول، وسائر الشركاء الدوليين بغية بدء العمل بالشبكة الاقليمية المتكاملة لعلم القذافة في منطقة البحر الكاريبي.

(تكلمت بالإسبانية)

ويدرك المركز أن الأطر القوية لها دور رئيسي في تعزيز مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية. ولهذا السبب، قام المركز بتوفير المساعدة القانونية للجمهورية الدومينيكية على مواءمة مشروع قانونها الجديد المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مع الصكوك الدولية والإقليمية. واستفادت بيرو أيضا من مشورة داخلية في الميدانين القانوني والتقني عن طريق المساعدة في صياغة الإطار التنظيمي الجديد لدعم القانون الجديد المتعلق بالأسلحة الذي سُنّ في بداية عام ٢٠١٥.

ومنذ عام ٢٠١٤، شكّل المركز جزءا من إطار الأمم المتحدة المتعدد الوكالات بغية تعزيز السلام وأمن المواطنين في شمال بيرو. واستمر الجهد في إحداث فرق خلال عام ٢٠١٥ مع القيام مؤخرا بتدمير أكثر من ٢ ٠٠٠ سلاح من الأسلحة الصغيرة المصادرة، بالتعاون مع حكومة بيرو والسلطات المحلية التي قضت بشكل دائم على ما يفوق ٢٠٠٠قطعة سلاح.

وهذا البرنامج المشترك هو جهد تعاوني للمركز مع شركاء من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الصحة العالمية، التي تعمل جميعها على تنفيذ أنشطة في بيرو. ويهدف البرنامج إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والحد من العنف المسلح ومنعه عن طريق العمل مع الحكومات المحلية. وهذا التدخل المتعدد القطاعات

هو خير مثال على كيفية إمكان أن تعمل منظومة الأمم المتحدة يدا واحدة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

(تكلمت بالإنكليزية)

ولقد تعاون المركز أيضا مع مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة من أجل إطلاق مشروع لمعالجة مسألة نمو الشركات الأمنية الخاصة التي تقدّم خدمات الحماية المسلحة في المنطقة وأثرها على المسائل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة. ومن خلال اعتماد المعايير الدولية لتنظيم الأسلحة الصغيرة ومراقبتها، يرمي المشروع إلى الحد من خطر تحويل مسار الأسلحة الصغيرة إلى الأسواق والجهات الفاعلة غير المشروعة .

وفي المجموعة الأولى من أنشطة المشروع المنفذة في عام ٢٠١٥، ركز المشروع على توفير التدريب بشأن مسألة إدارة المخزونات في السلفادور وبيرو من خلال تطبيق المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة، فضلا عن المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة، التي جرى تكييفها مع احتياجات قطاع الأمن الخاص واستخدامها في برامج التدريب. والمأمول أن تتمكن هذه الجهود من أن تتحول إلى إطار أقاليمي متعدد السنوات يجري تنفيذه مع مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة، وعند الاقتضاء في مختلف المناطق حيث تعمل المراكز التابعة لمكتب شؤون نزع السلاح.

وأخيرا، يواصل المركز مساعدة خمس دول كاريبية على تنفيذها قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، من خلال تحسين الضوابط التجارية الاستراتيجية، وعلى تحديث الأطر التشريعية وإطار السياسات العامة. ومن خلال البناء على أنشطة السنة الماضية، لا يزال المركز يساعد هذه الدول الخمس على تحديث تشريعاتها وأنظمتها. ويسرّ المركز بشكل خاص أن يفيد بأنه تمكّن في الجمهورية الدومينيكية من تقديم مشروع قانون جديد للتنفيذ المشترك للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على الصعيد الوطني. وينطوي جزء من حزمة المساعدات الشاملة هذه على توفير الدعم لوضع خطط عمل وطنية طوعية بشأن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وبمساعدة من المركز وبفضل دعم التحليلات والمشاورات القانونية السابقة مع أصحاب المصلحة الوطنيين بالاشتراك مع أعضاء فريق الخبراء الذين يساعدون لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، فضلا عن زملائنا من الجماعة الكاريبية، قدمت غرينادا في هذا العام أول خطة عمل وطنية طوعية. كما أننا نتوقع أن تحذو الجمهورية الدومينيكية حذوها قريبا. وسوف يواصل المركز العمل مع الزملاء في بليز وترينيداد وتوباغو وجامايكا على متابعة خطط العمل هذه.

كذلك تعاون المركز في توفير تدريبات مشتركة مع عدة شركاء، مثل المنظمة البحرية الدولية في غرينادا وترينيداد وتوباغو، حيث استطعنا إجراء تمارين منضدية على تقييمات المخاطر البحرية ذات الصلة بتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وسيُجرى تدريب مماثل في بليز في وقت لاحق من هذا الشهر، وكذلك بالشراكة مع الإنتربول وشركاء آخرين في ترينيداد وتوباغو وجامايكا من أجل توفير التدريب على إنفاذ القانون بشأن اكتشاف المواد الكيميائية والمواد الأخرى ذات الاستخدام المزدوج ومعالجتها. وتمشيا مع طلبات الدول لتلقّي المساعدة، يسعى المركز حاليا إلى التماس الدعم من الجهات المانحة بغية توسيع نطاق برنامجه المتعلق بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وفي الختام، أود أن أشكر جهاتنا المانحة، وهي ألمانيا، بنما، بيرو، غيانا، كندا، المكسيك، والولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، على دعمها السخي، الذي بدونه لم يكن ممكنا تنفيذ أي نشاط من الأنشطة التي ذكرتها، وأن أناشد الدول – ولا سيما دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – مواصلة دعم المركز.

(تكلمت بالإسبانية)

وأكرر توصية المركز بمواصلة استحداث الأدوات الابتكارية وتنفيذها بغية مكافحة انتشار الأسلحة غير المشروعة وجعل منطقتنا أكثر أمانا. وأتطلع إلى تلقّي معلومات من الممثلين عن تأثير المركز في الميدان، وكيفية أن يكون بإمكاننا تركيز جهودنا بشكل أفضل على الوفاء باحتياجاتهم من حيث نزع السلاح، وعدم الانتشار، وتحديد الأسلحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلّق الجلسة الآن بغية إتاحة الفرصة للوفود كي تعقد جلسة أسئلة وأجوبة غير رسمية مع أعضائنا المشاركين.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٥/٤٠ واستؤنِفت الساعة ١٥/٥٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن جميع الوفود، أود أن أشكر جميع خبرائنا على مساهماتهم.

سنستمع الآن من الوفود المدرَجة على قائمة المتكلمين في إطار مجموعة نزع السلاح والأمن الإقليميين. وقبل أن أعطي الكلمة، أود مجدداً أن أطلب إلى المتكلمين التفضل بمراعاة المدد الزمنية التي تنظم هذا الجزء من عملنا – خمس دقائق عند التكلم بالصفة الوطنية وسبع دقائق للبيانات بالنيابة عن عدة وفود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل إندونيسيا، لكي يقدِّم مشروعَي القرارين A/C.1/70/L.8 و A/C.1/70/L.18.

السيد إسنومو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): إنني أقرأ الصيغة الموجزة من البيان. والصيغة الكاملة منه مُتاحة على الموقع الشبكي للّجنة الأولى.

إنَّ الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تؤكد مجددا قلقها الشديد إزاء التأخير الذي امتدَّ عقدين من الزمن، في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وتحثُّ مقدِّمي القرار على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان تنفيذه الكامل بدون أيِّ مزيد من التأخير.

ودول الحركة الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تؤكد استياءها الشديد إزاء عدم تنفيذ خطة عمل عام ٢٠١٠، لإقامة منطقة خالية من تلك الأسلحة وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وهي ترفض بشدة العوائق المزعومة لعدم تنفيذ تلك الخطة، أو قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وهذا مناقض لنصِّ قرار عام ١٩٩٥ وروحه.

وتعرب دول الحركة الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن خيبة أملها الشديدة أنَّ مؤتمراً بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، كان من المقرر عقده في عام ٢٠١٢، لمِّا يُعقَد بعد، على الرغم من القرار التوافقي لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وإذ تشير دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المعارضة التي أعربت عنها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا، في الجلسة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، فإنها تُعرب عن خيبة أملها لعدم تحقيق توافق في الآراء بشأن تدابير جديدة فيما يتعلق بعملية إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، نتيجة لتلك المعارضة. ويمكن لذلك أن يقوِّض الجهود الرامية لتعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية برمَّته.

وتؤكد الحركة مجدداً المسؤولية الخاصة للدول المقدِّمة لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، في ما يتعلق بتنفيذه. وتشعر الحركة بالقلق لأنَّ الإخفاق المستمر في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، خلافاً للقرارات المتخَذة في المؤتمر ذي الصلة لاستعراض معاهدة

عدم انتشار الأسلحة النووية، يقوِّض فعالية المعاهدة ومصداقيتها، ويُخِلُّ بالتوازن الدقيق بين أركانها الثلاثة، وبخاصة عندما يؤخذ في الاعتبار أنَّ تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، المتَّفَق عليه في مؤتمر عام ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة – المرتبط ارتباطاً لا انفصام له بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط – لا يستتبع الحقَّ في حيازة الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمَّى.

وتدعم الحركة بقوة إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وريثما يتم إنشاء تلك المنطقة، تطالب الحركة بأن تتخلى إسرائيل، الدولة الوحيدة في المنطقة، التي لم تنضمَّ إلى المعاهدة، ولم تعلن عن عزمها القيام بذلك، عن أية حيازة للأسلحة النووية، وأن تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بدون شرط مسبق ودون مزيد من التأخير، وأن تُخضِع فوراً جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتُعرِب الحركة عن قلقها الشديد إزاء حيازة إسرائيل لقدرات نووية، الأمر الذي يشكل تهديدا خطيراً ومستمراً لأمن الدول المجاورة والدول الأخرى. وتُدين الحركة إسرائيل لاستمرارها في تطوير وتكديس الترسانات النووية. وتطالب الحركة أيضاً بالحظر الشامل والكامل على نقل جميع المعدات أو المعلومات أو المواد والمرافق أو الموارد أو الأجهزة ذات الصلة بالأسلحة النووية، وعلى تقديم المساعدة لإسرائيل في المجالات العلمية أو التكنولوجية ذات الصلة بالأسلحة النووية.

وتعتقد الحركة أنَّ المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أقامتها معاهدات تلاتيلولكو، راروتونغا، بانكوك وبليندابا، فضلاً عن المعاهدة المتعلقة بمنطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى ومركز منغوليا بصفتها دولة خالية من الأسلحة النووية، هي خطوات إيجابية قدما، وتدابير هامة نحو تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين على الصعيد العالمي. وهي تؤكد مجددا أنه من الضروري للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم ضمانات غير مشروطة ضد التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها لجميع الدول في المنطقة المعنية، وذلك في سياق المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

وستقدم الحركة مشروعَي قرارين مُعنْوَنَين، ”تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلام“ (A/C.1/70/L.18)، و”مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح“(A/C.1/70/L.8)، متعلِّقين بهذه المجموعة المواضيعية. وتسعى الحركة مجدداً إلى دعم جميع الدول الأعضاء، من أجل اعتماد مشروعَي القرارين المذكورين أعلاه، بدون تصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل إندونيسيا على تلاوة صيغة موجزة لبيانه.

السيدة غارسيا مويانو (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية.

إنَّ جميع دول اتحاد أمم أمريكا الجنوبية هي أطراف في صكوك نزع السلاح الدولية الرئيسية، بما فيها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. لذا، فإننا منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٩، في اجتماع استثنائي في باريلوتشي، في الأرجنتين، قرّر رؤساء دول وحكومات اتحاد أمم أمريكا الجنوبية أن يعززوا أمريكا الجنوبية بصفتها منطقة سلام، بالاتفاق ن على إنشاء آلية ثقة متبادلة في مجالَي الأمن والدفاع.

بقيامنا بذلك، فإننا نؤيد القرار المتعلق بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية وسائر الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية.

في أعقاب القرار الذي اتخذ في باريلوتشي، أنشأ وزراء الخارجية والدفاع في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية آلية الثقة والأمن التي تتألف من تدابير تنفيذ ملموسة وضمانات وهي: تبادل المعلومات والشفافية فيما يتعلق بنظم الدفاع والنفقات العسكرية؛ والإبلاغ المبكر عن الانتشار أو المناورات العسكرية في المناطق الحدودية، وتوجيه الدعوات إلى المراقبين للمشاركة في العمليات الدولية، وإنشاء آليات الاتصال في مجال الأنشطة العسكرية داخل المنطقة وخارجها؛ اتخاذ تدابير في مجال الأمن فيما يتعلق بمراقبة الحدود، ومنع الجماعات المسلحة غير المشروعة وأعمال الإرهاب وردعها، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان. كما تشمل هذه التدابير ضمانات مثل حظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها؛ اعتبار أمريكا الجنوبية منطقة خالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدة تلاتيلولكو؛ احترام مبادئ القانون الدولي ذات الصلة بمعاهدات التعاون في مجال الدفاع؛ وتدابير الامتثال والتحقق.

بناء على ذلك، أكد رؤساء دول أمريكا الجنوبية هذا التصميم في اجتماعهم السابع المعقود في باراماريبو، في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٣، بينما نوهوا بأن مجلس الدفاع لأمريكا الجنوبية أنشأ في عام ٢٠٠٨ المنتدى المثالي للمضي قدما في العمل بشأن التفكير الاستراتيجي. إن مجلس الدفاع لأمريكا الجنوبية منذ إنشائه في عام ٢٠٠٨، اعتمد نظامه الأساسي وخطط عمله لفترة السنتين التي تؤكد الإجراءات بشأن سياسات الدفاع، والتعاون العسكري، والأعمال الإنسانية، وعمليات السلام والدفاع والتكنولوجيا، والتعليم والتدريب.

في عام ٢٠١٣، اتُخذ القرار بإنشاء مركز للدراسات الاستراتيجية في مجال الدفاع ليكون مؤسسة لتوليد المعرفة ونشر التفكير الاستراتيجي في أمريكا الجنوبية بشأن مسائل الدفاع والأمن. وفيما يتعلق بآليات بناء الثقة وتدابير تعزيز الأمن، ومركز الدراسات الدفاعية الاستراتيجية التي أطلقت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، فقد قام سجل أمريكا الجنوبية لإجمالي النفقات الدفاعية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، للمرة الأولى بتجميع معلومات رسمية من الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية الـ ١٢، وذلك استنادا إلى اتفاق بشأن وضع منهجية مشتركة لهذا الغرض. وفي أعقاب نشر سجل النفقات الدفاعية، تم في تموز/يوليه ٢٠١٥ نشر مجموعة تُعرف بإضفاء الطابع المؤسسي على الدفاع في أمريكا الجنوبية، بوصفها تدبيرا فعالا ومحددا لبناء الثقة والشفافية. وتتضمن المجموعة وصفا منهجية وتحليلا للقواعد المنظمة والجوانب التشغيلية لمؤسسات الدفاع في ١٢ بلدا عضوا في مجلس الدفاع لأمريكا الجنوبية.

في الوقت الراهن، يعمل مركز الدراسات الدفاعية الاستراتيجية على وضع أول سجل للمخزون العسكري في أمريكا الجنوبية مما سيزيد من عزم الاتحاد على بناء الشفافية.

تكرر الجمعية العامة كل عام دعمها القوي للدور الذي يقوم به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الترويج للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي لتعزيز السلام ونزع السلاح وتحقيق الاستقرار والأمن والتنمية فيما بين دولها الأعضاء. ويبرز اتحاد أمم أمريكا الجنوبية نجاح مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تنفيذ برامج عمل تتسم بنهجها المتعدد التخصصات ومستواها الرفيع من التنسيق مع مختلف الجهات الفاعلة في المنطقة، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة الأخرى، والحكومات الوطنية والمحلية، والسلطات البلدية، وممثلي المجتمع المدني. ونشدد على أهمية ضمان أن يصمم برنامج الأنشطة التابع للمركز وينفذ وفقا لأولويات دول المنطقة.

وفي ذلك السياق، أود أن أسترعي الاهتمام إلى المبادرات التي اتخذها المركز استجابة لطلبات من دول في أمريكا اللاتينية

ومنطقة البحر الكاريبي للمساعدة في تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة. وفي ذلك الصدد، يشير اتحاد أمم أمريكا الجنوبية إلى الدورة التدريبية العملية التي انعقدت بشأن تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة التي تكمل الموارد التي قدمها مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح.

في الختام، تشكر دول اتحاد أمم أمريكا الجنوبية الحكومات داخل المنطقة وخارجها على الدعم المالي المقدم من أجل طرح وتنفيذ أنشطة المركز الإقليمي. في ذلك الصدد، نشجع المجتمع الدولي على الاستمرار في دعم أنشطة المركز.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل مصر لعرض مشروع القرار A/C.1/70/L.2.

السيد محفوظ (مصر): في البداية أود أن أعرب عن تأييد المجموعة العربية لما تضمنه البيان الذي ألقاه وفد إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية في الأمم المتحدة، كعادتها، تتقدم المجموعة العربية خلال الدورة الحالية بمشروع القرار السنوي المعنون ”خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط“، وبناء عليه نطلب إلى المجتمع الدولي مواصلة دعم هذا القرار أسوة بالأعوام السابقة.

تؤيد الدول العربية ضرورة إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في أنحاء العالم كافة، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الشأن، تشدد الدول العربية على ضرورة اتخاذ خطوات فعلية وتدابير فورية في هذا الصدد. وهو ما يدعو إليه القرار العربي التقليدي السالف الذكر. إن فشل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي الأخير، وتلكؤ الدول النووية في الوفاء بالتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي يضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته لمضاعفة الجهود الجماعية بهدف مسارعة الخطى نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية من العالم بأسره.

في هذا السياق، وإزاء عدم تنفيذ القرار التوافقي لمؤتمر ٢٠١٠، سعت المجموعة العربية خلال مؤتمر استعراض المعاهدة الأخير لعام ٢٠١٥ للخروج من حالة الجمود الحالية بطرح جديد حظي بدعم حركة عدم الانحياز. إلا أن تلك المقاربة الإيجابية لم تحقق الهدف المنشود، حيث تمت عرقلة خروج المؤتمر بوثيقة ختامية تتضمن الشرق الأوسط. ومن هنا، نؤكد أن مسؤولية إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية هي مسؤولية جماعية على الصعيد الدولي التزمت المجموعة العربية بنصيبها، ويتبقى التزام الأطراف الأخرى بذلك، وإلا ستكون مصداقية معاهدة عدم الانتشار النووي على المحك، مما يهدد استقرار منظومة نزع السلاح، ومنع الانتشار عموما. وبناء عليه، تدعو المجموعة العربية الدول الراعية الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار النووي إلى تحمل مسؤوليتها في تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط لعام ١٩٩٥. كما تجدد تأكيدها وإصرارها على المضي قدما في بذل كل ما بوسعها من أجل الوصول إلى منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل، بحيث تصبح منطقة تنعم بالأمن والاستقرار، وبما يسهم في تحقيق الهدف المتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية.

في هذا الصدد أيضا، تعرب المجموعة العربية عن قلها إزاء الخطر المستمر على المستوى الأمني والإنساني والبيئي جراء استمرار إسرائيل في رفض الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، بوصفها الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم إلى المعاهدة، ولا تزال ترفض إخضاع منشآتها النووية كافة لنظام الضامنات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما يشكل تهديدا صريحا لأمن وسلامة منطقة الشرق الأوسط.

تؤكد المجموعة مجددا أن الاستمرار في تأخير تنفيذ الالتزام الدولي الخاص بقرار ١٩٩٥ الذي ينص على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل

في الشرق الأوسط، سوف يمثل انتكاسة بالغة لجهود نزع السلاح النووي، بل يعرقل التقدم في جهود منع الانتشار النووي أيضا.

وتؤكد الدول العربية على أن مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط تعد بمثابة ركن لمعاهدة عدم الانتشار النووي يكتسي نفس الأهمية مع الركائز الثلاث للمعاهدة. ومنذ عام ١٩٩٥ وحتى هذه اللحظة، لم نلاحظ إحراز أي تقدم ملموس في هذا الجانب، علما بأن ذلك القرار كان جزءا أصيلا من الصفقة التي على أساسها تم تمرير التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار النووي في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥. بل على العكس شهدنا تأجيلا ومماطلة وإخلالا عمليا بعملية المراجعة وبالالتزامات المتفق عليها، مما قد يدفع الدول العربية إلى إجراء مراجعة شاملة وتطوير الاستراتيجية العربية حيال إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

ختاما، سيدي الرئيس، تدعو المجموعة العربية مجددا إلى تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط مما يصب في صالح السلام والأمن الدوليين. كما أن المجموعة ملتزمة بالعمل معكم ومع المجتمع الدولي من أجل تحقيق التقدم في جميع المسائل المتعلقة بنزع السلاح الإقليمي.

السيد تالبوت (غيانا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية في مناقشة اليوم بشأن نزع السلاح والأمن الإقليميين.

ولا تزال الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية ملتزمة بالإسهام في صون السلام والأمن الدوليين من خلال تنفيذ التزاماتنا الدولية والعمل المتضافر على الصعيد الإقليمي. واتخذت جماعتنا نهجا عمليا وابتكاريا نحو التهديد الأمني المتعددة الأبعاد الماثل للمنطقة – بما في ذلك الجريمة المنظمة عبر الوطنية – بسبب أوجه الضعف الناجمة عن الجغرافيا والقيود المتصلة بالقدرات. وفي ذلك السياق، وعلى نحو ما قرره رؤساء دول الجماعة الكاريبية، أصبح توفير الأمن لبعض الوقت، وبشكل رسمي، الركيزة الرابعة الثابتة لعمليتنا للتكامل الإقليمي.

فالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي، والعمل الجماعي والشراكات تدل على التزامنا الثابت، على وجه الخصوص، بمجابهة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية التي لا يزال انتشارها – كما ورد في البيان الذي أدلينا به في وقت سابق هذا الأسبوع (انظر A/C.1/70/PV.16) – يسبب آثارا مدمرة ودائمة على جميع بلداننا. وفي الواقع، تستخدم الأسلحة النارية في ما يقرب من ٧٥ في المائة من جرائم القتل في منطقة البحر الكاريبي الكبرى. وفيما يلي إبراز لبعض جهودنا المبذولة على الصعيد الإقليمي في سياق نزع السلاح والأمن.

ففي العام الماضي، رحبت المنطقة بالتوقيع على مذكرة تفاهم بين وكالة التنفيذ المعنية بالجريمة والأمن التابعة للجماعة الكاريبية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وبموجب مذكرة التفاهم تلك، انخرطت الوكالتان مع مختلف الشركاء، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ضمن شركاء آخرين، بهدف دعم العمل في عدد من المجالات الهامة المثيرة للقلق. ومن ضمن هذه المجالات العصابات والأسلحة الصغيرة، وحماية العدالة، واسترداد الأصول، والاتجار بالأشخاص، ضمن أمور أخرى. والجماعة الكاريبية على استعداد لتعزيز التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية المبينة في برنامج المكتب الإقليمي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، دعما لاستراتيجية الجماعة الكاريبية المتعلقة بالجريمة والأمن.

ولا نزال نقدر الشراكات الهامة التي تقيمها دولنا الأعضاء مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تنفيذ التزاماتنا في

مجال تحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وساعد المركز الإقليمي الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية على تعزيز قدرات موظفينا لإنفاذ القانون والموظفين القضائيين؛ وتحسين قدراتنا على إدارة المخزونات؛ وتدمير الأسلحة ومواءمة تشريعاتنا الوطنية مع الصكوك العالمية والإقليمية.

وتنوه الجماعة الكاريبية مع التقدير بنتائج مشروع المركز الإقليمي المتعدد السنوات لتعزيز قدرات ١٤ من الدول الكاريبية على مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة بتحسين إجراءات إدارة المخزونات وإجراءات تدمير الأسلحة، مما أدى حتى الآن إلى تدمير أكثر من ٠٠٠ ٥٠ قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأكثر من ٦٢ طنا من الذخيرة.

وتسلم الجماعة الكاريبية بأهمية وجود نظم تشغيل وطنية كافية للطب الشرعي في مجال المقذوفات للتصدي بفعالية للاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر. وتحقيقا لتلك الغاية، نرحب بتعزيز الشبكة الإقليمية المتكاملة لتحديد نوعية المقذوفات، التي تهدف إلى تحسين قدرات خبرائنا في الطب الشرعي ومحققي الشرطة على تحديد وتعقب الأسلحة المستخدمة في الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود.

وفضلا عن ذلك، وإذ نسعى للتنفيذ الكامل لالتزاماتنا بموجب برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بما في ذلك الالتزامات الواردة في الوثيقة الختامية للاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، فإننا نرحب ببدء تنفيذ المجموعة الجديدة من تدابير المساعدة التقنية في مجال الطب الشرعي المتعلق بالمقذوفات، التي سيقوم المركز الإقليمي من خلالها بتنظيم دورات تدريبية، وتوفير مواد مخبرية ومعدات تتصل بالقذائف التسيارية والمساعدة على وضع إجراءات تشغيل وأطر وطنية موحدة لاختبار الكفاءة.

إن الجماعة الكاريبية ملتزمة بقوة بالتنفيذ الكامل والفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة. وتحقيقا لتلك الغاية، تعمل وكالة التنفيذ المعنية بالجريمة والأمن التابعة للجماعة الكاريبية، من خلال التمويل المقدم من مرفق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة، بشأن وضع الجماعة الكاريبية لقانون نموذجي لتسهيل اتخاذ نهج منسق نحو تنفيذ الأحكام الواردة في معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة. وحتى الآن، استكمل تحليل الثغرات في التشريعات القائمة في ١٢ من دول الجماعة الكاريبية الأطراف في المعاهدة ومشروع أولي لقانون نموذجي. ونحن نتطلع إلى الاجتماع التشاوري الإقليمي، الذي سيعقد يومي ٢٥و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، لاستعراض المشروع الأولي للقانون النموذجي وزيادة تطوير معايير القانون النموذجي ونطاقه ومضمونه وأحكامه.

كما أن الجماعة الكاريبية دعمت لفترة طويلة تعزيز دور المرأة في مجال نزع السلاح. ففي ظل قيادة ترينيداد وتوباغو، لم تبرز أهمية دور المرأة وتشجيع النساء على المشاركة في عملية نزع السلاح، والإسهامات الكبيرة للمرأة في نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة فحسب، بل نوقشت هذه المسائل أيضا على نحو هادف وقوي. وفي ذلك الصدد، تشيد الجماعة الكاريبية بالمنشور الذي أصدره مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعنون قوى التغيير الثانية: الإقرار بإسهام المرأة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إلى نزع السلاح.

إن الجماعة الكاريبية ملتزمة بالتنفيذ الكامل لبرنامج الجماعة الكاريبية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠. فالمركز الإقليمي يدعم حاليا أربع دول أعضاء في الجماعة الكاريبية (بليز، وغرينادا، وجامايكا، وترينيداد وتوباغو) في جهودها الرامية إلى تعزيز تنفيذ وتحديث الأطر والنظم المتعلقة بالتشريعيات والسياسات. وتلقت تلك البلدان المساعدة في إعداد وتقديم

خطط عمل لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، فضلا عن صياغة التشريعات المتصلة بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). كما أنها استفادت من التدريب العملي بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية، من خلال التمارين المنضدية لإدارة المخاطر التي تهدف إلى تعزيز قدرات موظفي إنفاذ القانون والبحرية على تحديد ومعالجة المواد النووية والكيميائية والبيولوجية التي يمكن استخدامها لأغراض الانتشار.

وفي الختام، أود أن أقول إن الهدف النهائي لتنفيذ استراتيجية الجريمة والأمن للجماعة الكاريبية هو كفالة أمن مواطني منطقتنا. وفي ذلك المسعى، وإزاء خلفية الموارد المحدودة التي نجابه بها التحديات المتعددة والمعقدة التي تواجه المنطقة، فإننا نسعى إلى إقامة شراكات مجدية ومفيدة على نحو متبادل لتكملة جهودنا المحلية بالذات.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر مختلف شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني الذين قدّموا الموارد المالية والتقنية وغيرها للإسهام في تحقيق الأهداف الأمنية في المنطقة.

السيد أديجولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتكلم بإيجاز نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية لتوجيه الشكر إلى المديرة المؤقتة لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا (المركز) على إحاطتها الإعلامية. لقد أنشئ المركز الإقليمي في أفريقيا، على غرار المركزين الإقليميين الآخرين، لخدمة مصالح منطقته. والاحاطة الاعلامية التي قدّمتها السيدة أيغي اليوم أبرزت باقتضاب أهداف المركز وعملياته، فضلا عن المتطلبات لتنفيذ ولايته تنفيذا فعالا. وتقرير الأمين العام عن المركز، الذي يغطي أنشطته للفترة بين تموز/يوليه ٢٠١٤ وحزيران/يونيه ٢٠١٥ والوارد في الوثيقة A/70/116 المؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥، يتضمن معلومات عن ضرورة دعم هذا المركز.

ويبرز التقرير، من بين مسائل أخرى، الأعمال والأهداف والأنشطة العائدة للمركز، بما في ذلك دعمه للدول الأفريقية الأعضاء بغية تنفيذ الصكوك الدولية والإقليمية لمكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها على نحو غير مشروع من خلال توفير المساعدة في تنفيذ خطط العمل الإقليمية والوطنية بشأن الأسلحة الصغيرة، وتعزيز قدرة الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في ميدان تحديد الأسلحة. ويساعد المركز أيضا على نشر المعلومات والتوعية.

إلى جانب ذلك، يدعو المركز الدول الأفريقية الأعضاء إلى المشاركة الواسعة في معاهدة تجارة الأسلحة، بالإضافة إلى تقديم الدعم لها في جهودها الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن أسلحة الدمار الشامل. وبناء على الطلب، يقدّم المركز المساعدة إلى الدول في مجالَي بناء القدرات وتدريب الأفراد المدنيين والعسكريين.

وأخيرا، بينما يتطلع المركز قدما إلى الاحتفال في عام ٢٠١٦ بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشائه، وبغية مساعدته على الوفاء بولايته ومواصلة عملياته، فإن المجموعة الأفريقية تود أن تغتنم هذه الفرصة للتأكيد على حاجة الأعضاء والجهات المانحة الأخرى إلى تلقّي ما يلزمها من الدعم المالي والعيني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر كي يقوم بعرض مشروع القرار A/C.1/70/L.5.

السيد آية عبد السلام (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أقرأ نسخة مختصرة من بيان وفد بلدي. وسوف يكون النص الكامل متاحا على موقع PaperSmart.

تؤيد الجزائر تمام التأييد البيانات التي أدلى بها في وقت سابق ممثلو إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز؛ ونيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية؛ ومصر بالنيابة عن مجموعة الدول العربية.

أود أن أشدد على التزام الجزائر بتعزيز السلام والأمن الإقليمي كسمة دائمة من سمات سياستها الخارجية، ومبدأ أساسي يتمحور حوله عملها في الساحة الدولية. وتواصل الجزائر بذل كل جهد ممكن لدعم المبادرات الرامية إلى توطيد الحوار، بغرض تعزيز الأمن ضمن أطره الإقليمية ومجموعاته السياسية، لا سيما في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وفي أفريقيا، ساهمت الجزائر في إبرام معاهدة بليندابا المعنية بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا وبدء نفاذها عام ٢٠٠٩. وهذا الصك القانوني يمثل إسهاما رئيسيا لنزع السلاح النووي في أفريقيا وإحلال السلام والأمن فيها وفي بقية أنحاء العالم، ويمثّل بالتالي إضافة هامة إلى تعزيز السلام والأمن في شمال أفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط. وينبغي له أن يكون مثالا يحتذى به في منطقة الشرق الأوسط. لذلك، نحن نأسف بشدة لبقاء منطقة الشرق الأوسط محرومة من أن تصبح خالية من الأسلحة النووية، بعد سنوات من اتخاذ قرار بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في هذه المنطقة، وذلك في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥. وترفض الجزائر هذا الوضع الراهن، وتؤكد التزامها القوي بتنفيذ القرار تنفيذا فعالا.

إن الحالة الراهنة في منطقة الساحل تشكل مصدر قلق كبير لبلدي، بالنظر إلى انتشار الاتجار غير المشروع بالأسلحة وعمليات نقلها إلى الجماعات الإرهابية العاملة هناك. واتخذت الجزائر العديد من المبادرات والتدابير الرامية إلى تعزيز التعاون في هذه المنطقة دون الإقليمية من أجل منع الإرهاب ومكافحته. أمّا تعزيز قدرات بلدان الساحل ومساعدتها في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة فيتطلبان أيضا دعما كبيرا من المجتمع الدولي. وتشجع الجزائر على فضائل الديمقراطية، والمصالحة، والتنمية لصالح شعبها، وسوف لن تدخر جهدا من أجل الاستثمار في السلام والمساعدة على تسوية هذه الأزمة في المنطقة، ومن ثم تصدير الاستقرار والأمن إلى خارج حدودها.

وفي مالي، قادت الجزائر جهود الوساطة الدولية التي انتهت في ١٥ أيار/مايو بإبرام الاتفاق الشامل للسلام والمصالحة بين الحكومة والأطراف الأخرى في مالي. وندعو المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المانحة، إلى دعم هذ العملية، سياسيا وماليا على حد سواء. وفي هذا الصدد، رحبنا بمؤتمر البلدان المانحة الذي انعقد في باريس الأسبوع الماضي، ونأمل أن يتم في أقرب وقت ممكن تنفيذ الالتزامات التي قطعت في هذا الاجتماع.

والجزائر، التي اضطرت إلى التصدي مباشرة لعواقب الأزمة الليبية التي طال أمدها، تعمل من أجل المساعدة على إقامة حوار وطني شامل لتعزيز المصالحة الوطنية هناك، وضمان شرعية مؤسساتها، وتعبئة جميع الوسائل والموارد الممكنة بغية استعادة السلام والاستقرار في ليبيا، من أجل إعادة بنائها لصالح أشقائنا الليبيين. ونكرر دعمنا للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بغرض التوصل إلى حل شامل لهذه المشكلة.

ويرحب الوفد الجزائري بتقرير الأمين العام المعنون ”تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط“، على النحو الوارد في الوثيقة A/70/160 والإضافة A/70/160/Add.1، وهو التقرير الذي يعرض معلومات من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية عن السبل الكفيلة بتعزيز الأمن والتعاون في المنطقة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أديجولا (نيجيريا).

ووفقا لسياسة الجزائر في منطقة البحر الأبيض المتوسط، واستنادا إلى مبادئ التعاون والصداقة وحسن الجوار والاحترام المتبادل، فهي تتشرف، مثلما فعلت في السنوات السابقة، بأن تقدّم إلى اللجنة الأولى والجمعية العامة في دورتها السبعين، وفي إطار البند ١٠٢ من جدول الأعمال، مشروع القرار المعنون ”تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط“، على

النحو الوارد في الوثيقة A/C.1/70/L.5. وباستثناء التحديثات التقنية، فإن مشروع القرار لهذا العام يحتفظ بالنص الكامل العائد لقرار الجمعية العامة في العام الماضي. ٦٩/٨٠ فهو يلاحظ، على وجه الخصوص، الجهود التي تبذلها بلدان البحر الأبيض المتوسط بهدف التصدي للتحديات المشتركة بيننا بأسلوب شامل ومنسق. ويتمثل الهدف العام في جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة للحوار وتبادل الآراء والتعاون بما يضمن تحقيق السلام والاستقرار والازدهار. أخيرا، يؤكد النص على الصلات الوثيقة بين منطقة البحر الأبيض المتوسط وأوروبا، والسلام والأمن الدوليين. ويعتمد الوفد الجزائري والمقدمون الآخرون على دعم جميع الدول الأعضاء، بغية كفالة اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، لأن أهميته ومكانته تتزايدان في ضوء التطورات التي تواجهها المنطقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل باكستان كي يقوم بعرض مشاريع القرارات A/C.1/70/L.31، و A/C.1/70/L.33، و A/C.1/70/L.34.

السيد عمَّار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): سأقرأ صيغة موجزة من بياني الذي سيُنشر نصُّه الكامل على بوابة الخدمات الموفرة للورق PaperSmart.

حتى بينما تتفاقم النزاعات القديمة، فإنَّ نزاعات وتوتُّرات جديدة تنشأ في مناطق إقليمية ودون إقليمية عديدة، من المنطقة الأوروبية الأطلسية إلى الشرق الأوسط وأماكن أخرى. ويخبو على ما يبدو وعد القرن الجديد بالسلام والاستقرار والرخاء في عالَم يكتنفه الصراع والدمار بين الدول وداخلها. وهذه الاتجاهات تؤكد حقيقة أنَّ معظم التهديدات للسلام والأمن تواصل الظهور بشكل رئيسي بين الدول في المنطقة الإقليمية أو دون الإقليمية ذاتها. ويجري حرمان جنوب آسيا من القدرة على تحقيق السلام والتنمية نتيجة سياسة الهيمنة والتعنُّت التي تشجعها بعض الدول القوية خارج المنطقة.

وقد أدركت الجمعية العامة منذ زمن أنَّ السلام والأمن العالميين يعتمدان إلى حدٍّ كبير على الاستقرار على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. وهذه العلاقة غير القابلة للانفصام بين السلم والأمن الإقليميين والدوليين هي التي يُقرُّها ميثاق الأمم المتحدة ذاته، والتي يتضمن من أجلها بنوداً لترتيبات إقليمية. وقد أكَّدت مجدداً الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (القرار دإ-١٠/٢) وهيئة نزع السلاح وقرارات اللجنة الأولى، بصورة متكررة، الحاجة إلى أن نتبع بصورة متزامنة نُهُجا إقليمية وعالمية، بما فيها الاتفاقات في مجالَي نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ومن خلال هذه الآليات والأُطر المعيارية، صادق المجتمع الدولي على وسيلتَين معروفتَين جيداً ومجرَّبتَين – تدابير تحديد الأسلحة التقليدية وبناء الثقة، ولا سيما على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي.

وقد استفادت عدة مناطق في العالم من تطبيق المبادئ والتوجيهات المتعلقة بتدابير تحديد الأسلحة التقليدية وبناء الثقة، والتي تمَّ إعدادها والاتفاق عليها في الأمم المتحدة. ومن المهم استذكار بعض هذه المبادئ وإعطاؤها شكلاً محدداً، بما يشمل الحفاظ على توازنٍ في القدرات الدفاعية للدول عند أدنى مستوىً من التسليح والقوات العسكرية، والمسؤولية الخاصة التي تتحملها الدول البارزة عسكرياً والدول ذات القدرات العسكرية الكبيرة حين يتعلق الأمر بتعزيز الاتفاقات من أجل الأمن الإقليمي والأمن غير المنقوص وتنفيذ تدابير نزع السلاح بطريقة منصفة ومتوازنة. وينبغي للترتيبات الإقليمية لنزع السلاح وتحديد الأسلحة أن تولي الأولوية لمعالجة أكثر القدرات والاختلالات العسكرية زعزعة للاستقرار في المجالَين التقليدي وغير التقليدي كليهما. وفي المناطق التي تتعامل مع بيئات متوترة وخلافات، من الضروري تحقيق توازنٍ مستقرٍ للقوات والأسلحة التقليدية، عبْر مبادرات إقليمية تعاونية.

لقد أثبتت تدابير بناء الثقة فعاليتها طوال السنين على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، ولا سيما في مجالَي تحديد

الأسلحة ونزع السلاح. وهناك أيضاً ارتباط إيجابي بينها وبين السلم والأمن الدوليين. وكما أكدت قرارات الجمعية العامة والمبادئ التوجيهية لهيئة نزع السلاح، يجب أن تكون تلك التدابير، على المستوى الإقليمي، متلائمة مع خصائص المنطقة وينبغي أن تبدأ بترتيبات بسيطة متعلقة بالشفافية والانفتاح والحدِّ من المخاطر إلى أن تصبح الدول المعنية في وضع يؤهلها لاتخاذ تدابير جوهرية بقدر أكبر لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وتدابير بناء الثقة هامَّة في كونها يمكن أن تسهم في تهيئة ظروف مواتية للتسوية السلمية للخلافات الدولية القائمة وتيسير تسوية الحالات التي قد تؤدي إلى الاحتكاك الدولي. ولكن ينبغي ألاَّ تصبح تلك التدابير غاية بحد ذاتها، بل يجب تنفيذها بالاقتران مع بذل جهود مخلصة لحلِّ الخلافات سلمياً، كما ورد في الميثاق. ويمكنها أنْ تُسهم إسهاماً بارزاً في إيجاد بيئة سياسية عالمية تُفضي إلى التشجيع على إبرام اتفاقات دولية بشأن نزع السلاح والحد من الأسلحة.

وثمة أهمية خاصة لتدابير نزع السلاح وبناء الثقة على الصعيد الإقليمي في سياق جنوب آسيا. وإذا لم نستطع إحراز تقدم نحو القضاء على الخلافات والأسباب الكامنة وراء فقدان الثقة بين الدول، فإنَّ جدواها ستتضاءل. وتدابير بناء الثقة لا يمكن أن تكون وحدها بديلاً أو شرطاً مسبقاً لاتخاذ خطوات نحو التسوية السلمية للنزاعات.

وباكستان يشرفها أن تكون في صدارة المبادرات المتعلقة بتدابير نزع السلاح وتحديد الأسلحة التقليدية وبناء الثقة على الصعيد الإقليمي في الأمم المتحدة لعدة سنوات حتى الآن. ويتجسَّد تعبيرٌ عملي عن التزامنا بتعزيز تلك الأهداف المتَّفق عليها عالمياً في مشاريع القرارات التي تقدمها باكستان سنوياً في اللجنة الأولى، وهي تلك المتعلقة بنزع السلاح الإقليمي وتدابير بناء الثقة في السياقين الإقليمي ودون الإقليمي وتحديد الأسلحة التقليدية على هذين المستويين. وتقر مشاريع القرارات هذه بأهمية السلام والاستقرار العالميين للنهُج الإقليمية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة، والتكاملية بين النُّهُج الإقليمية والعالمية. ونتطلع إلى دعم الدول الأعضاء المتواصل لاعتماد مشاريع القرارت هذه في هذا العام أيضاً.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): إنَّ الولايات المتحدة ملتزمة التزاماً قوياً بتعزيز السلام والرخاء العالميين، فضلاً عن توثيق الشراكات والتعاون مع المنظمات الإقليمية والحكومية الدولية الأخرى. ومبادرات عدم الانتشار ونزع السلاح على المستويين العالمي والإقليمي متداعمة. وفي شرق آسيا، نضج الهيكل الإقليمي لعدم الانتشار ونزع السلاح بصورة مطردة للتصدي للتحديات التي تواجه النظام العالمي. وقد بدأ المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا دورته الثالثة من الاجتماعات بين الدورات بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح، ويبقى مؤتمر قمة شرق آسيا محفل المنطقة الأول بقيادة الزعماء لمناقشة المسائل السياسية والأمنية. وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بالدعوات في إطار خطة عمل الرابطة والولايات المتحدة لحلِّ أية مسائل معلَّقة، ونبقى متأهبين للمساعدة في توقيع وتصديق البلدان على البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا في أقرب وقت ممكن.

وإننا نُشيد بالجهود الإقليمية التي تبذلها الدول لإثبات التزامها بالأركان الثلاثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك من خلال المعاهدات المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا وجنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وجنوب المحيط الهادئ. وهذه المناطق تيسِّر التعاون الإقليمي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتعزز السلم والأمن العالميين والإقليميين وتدعم نظام عدم الانتشار العالمي وتُسهم في هدف نزع السلاح النووي.

ويستخدم أعضاء منظمة الدول الأمريكية حلقات العمل والتدريبات لتعزيز استعدادهم وقدراتهم على الاستجابة للحوادث الكيميائية والبيولوجية. وهذه الأنشطة تُسهم في تعزيز التنسيق بين الحكومات ووكالات الاستجابة لحالات الطوارئ. وترحب الولايات المتحدة ببيان الدعم القوي الذي أصدرته رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي في وقت سابق من هذا العام بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لإبرام اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ونؤيد دعوتها الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى التصديق على الاتفاقية والانضمام إليها دون مزيد من التأخير.

لقد حقَّقت الولايات المتحدة وشركاؤها الدوليون في ١٤ تموز/يوليه شيئاً لم تستطع تحقيقه سنواتٌ من العداوة، ألا وهو، صفقة شاملة وطويلة الأمد مع إيران، ستمنعها من الحصول على سلاح نووي. ونواصل التركيز أيضاً على العمل مع المجتمع الدولي للتصدي للتهديد الخطير الذي يشكله برنامج الأسلحة النووية في كوريا الشمالية لنظام عدم الانتشار العالمي ولسلامنا وأمننا المشترَكين. وبصورة أعم، فإن إقامة الشراكات بين المناطق والمنظمات الدولية أمر رئيسي أيضاً، وتستحق المنظمات مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وسواها الثناء على جهودها التعاونية للتصدي لتحديات التنمية والأمن على المستوى الإقليمي.

والشراكات القوية تقتضي جهداً مطَّرداً. ومن المؤسف أنَّ انتهاك روسيا المتعمَّد والمتكرر لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية يقوِّض الهيكل الأمني في أوروبا. ونحن ندعو روسيا إلى وقف أنشطتها المزعزعة للاستقرار في أوكرانيا. ونبقى في الوقت نفسه ملتزمين بدعم جهود تحديد الأسلحة والنهوض بها، استناداً إلى المبادئ والالتزامات الرئيسية.

وتبقى الولايات المتحدة مستاءة إزاء عدم قدرة المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥ على اعتماد وثيقة ختامية توافقية بسبب تباين الآراء بشأن كيفية الدفع قدُماً بهدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونأمل أن تركِّز الدول على بذل جهود حقيقية وملموسة نحو عقد مؤتمر بشأن هذه المنطقة. وليس هناك بديل للحوار المباشر بين دول المنطقة. وفي كل دولة من دول الشرق الأوسط، هناك دبلوماسيون يملكون الرؤية ولديهم الروح الخلاقة والتصميم، ونحن لن نوقف جهودنا للعمل معهم نحو بلوغ ذلك الهدف.

ختاماً، إنَّ الولايات المتحدة ملتزمة التزاماً ثابتاً بالوفاء بواجباتها، والعمل مع المجتمع الدولي للحدِّ من المخاطر النووية. وجميع الدول تستفيد من تلك الجهود، ومن واجبنا المشترك مواصلة إحراز تقدم.

أود أن أذكر هنا بأن البيان الكامل للولايات المتحدة بشأن هذا الموضوع سوف يُنشر على الموقع الشبكي للأمانة العامة.

السيد اليماحي (الإمارات العربية المتحدة): سيدي الرئيس، في البداية يؤيد وفد الإمارات العربية المتحدة البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة الدول العربية وكذلك بيان حركة عدم الانحياز.

يصادف هذا العام الذكرى السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، وحتى الآن لم يستطع المجتمع الدولي إحراز تقدم في مجال إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية إلا في بعض المناطق القليلة في العالم من خلال معاهدات قائمة. تعرب دولة الإمارات عن قلقها البالغ جراء عدم تحقيق المجتمع الدولي لأي تقدم أو نتائج ملموسة في مسألتي نزع السلاح في منطقة الشرق الأوسط وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، لا سيما بعد فشل مؤمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ في اعتماد وثيقة ختامية، أو الاتفاق على خطوات مستقبلية تؤدي إلى إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة

الدمار الشامل الأخرى، الأمر الذي يشكل انتكاسة كبيرة لهذه العملية الهامة. يرى وفد بلادي أن إحراز تقدم في هذا الملف من شأنه أن يدعم الاستقرار والأمن بشكل كبير في منطقة الشرق الأوسط. ولا شك في أن هناك تحديات كبيرة ما زال يواجهها المجتمع الدولي اليوم وتقتضي العمل بجدية من أجل تحقيق الهدف الذي طال انتظاره والمتعلق بإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. لذلك سوف تواصل بلادي دعم جميع الجهود البناءة الرامية إلى تحقيق هذا الهدف النبيل، وتحث جميع دول المنطقة على أداء دور بناء في هذا الشأن. من هذا المنطلق ندعو إسرائيل إلى الانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار النووي، حيث أنها الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم بعد إلى هذه المعاهدة.

أعربت دولة الإمارات بشكل مستمر عن قلقها من الأنشطة النووية الإيرانية وأهمية تعاون إيران الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تبديد المخاوف المحيطة بهذه الأنشطة. لذلك بعد أن تم التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج إيران النووي تأمل دولة الإمارات أن يكون هذا الاتفاق بمثابة دافع لإيران لفتح صفحة جديدة، وتعزيز الثقة بشأن الطبيعة السلمية البحتة لبرنامجها النووي. وعلى نفس المنوال، ندعو أيضا إيران إلى الوفاء التام بالتزاماتها الدولية ومسؤولياتها بموجب معاهدة منع الانتشار النووي.

ختاما، نحض المجتمع الدولي على أن يُسَخرَ الذكري السبعين لإنشاء الأمم المتحدة للتوصل من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تطوير عمل هذه اللجنة واعتماد إجراءات فعالة تسهم في تعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

السيدة دودي (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): سوف أتلو نصا مختصرا من بياني. وسينشر النص الكامل للبيان على شبكة الإنترنت.

إن التطورات الجارية في منطقة البحر الأبيض المتوسط هي التي ترسم السياسة الخارجية لمالطة إلى حد كبير. إن التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط عديدة وواسعة النطاق، وهذا سبب ترحيبنا مرة أخرى هذا العام بتقديم الجزائر للقرار A/C.1/70/L.5، المعنون ”تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط“، إذ أن مالطة من المشاركين التقليديين في تقديمه. ومالطة أيضا نشطة جدا في منتديات إقليمية عديدة تعمل صوب تحقيق تلك الغاية.

ولا يمكن للمرء أن يتكلم عن الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط دون الإشارة إلى الحالة في ليبيا. ومالطة تشعر بقلق شديد إزاء تدهور الحالة الإنسانية والأمنية في البلد، وتأسف لعجز الفصائل الليبية عن الموافقة على الاتفاق السياسي الذي اقترحه الممثل الخاص للأمين العام برناردينو ليون. ما برحت مالطة تعتقد بأن تشكيل حكومة وفاق وطني يمثل خطوة حاسمة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن نزع السلاح وتحقيق المصالحة الوطنية شرطان أساسيان لنجاح تشكيلها. وعدم القيام بذلك لن يؤدي إلا إلى الاستمرار في توفير تربة خصبة للتطرف في ليبيا. وهذا أمر مثير للقلق ليس فقط لليبيا وشعبها، إنما أيضا للمنطقة الأوسع.

لا يمكننا أن ننكر الطبيعة المتغيرة للنزاع في سوريا مع اقترابه الآن من عامه الخامس، ولا سيما بالنظر إلى التدخلات العسكرية التي تقوم بها قوى خارجية. مهما شددنا على أهمية الوحدة الدولية فإننا لن نشدد بما فيه الكفاية، ونحث المجتمع الدولي على وضع كل ثقله لتقديم دعمه الكامل لعملية الأمم المتحدة التي يقودها الممثل الخاص ستيفان دي ميستورا. إن التطورات الأخيرة التي تسير بوتيرة سريعة ينبغي ألا تحوّل أبصارنا عن الخسائر الإنسانية التي تلحقها هذه الحرب بالسكان السوريين. ونحث على تكثيف المساعدة لمواجهة هذه الأزمة الإنسانية.

إن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وكذلك سفر العديد من المقاتلين الإرهابيين

الأجانب إلى الجمهورية العربية السورية وإلى بلدان أخرى في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مدعاة لقلق شديد آخر. ومالطة تدرك الإلحاحية السياسية وضرورة مواجهة تقدم تنظيم الدولة الإسلامية، ودور الأمم المتحدة بوصفها عنصرا أساسيا في مكافحة الإرهاب. وينبغي التطرق إلى السياق السياسي والإقليمي الأوسع، لا سيما بالنسبة للبلدان المجاورة التي تتضرر من الأثر المباشر للقتال ومحنة اللاجئين.

إن التعليم وسيادة القانون أمران أساسيان في التصدي بفعالية للتطرف العنيف والراديكالية. وفي هذا الصدد، فإن المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في مالطة الذي أُنشئ في حزيران/يونيه ٢٠١٤، ما برح ناشطا جدا في توجيه الدعوة إلى المختصين من مختلف أنحاء العالم لتوفير التدريب القائم على سيادة القانون. ونظرا للموقع الجغرافي للمعهد، فإنه يولي اهتماما خاصا لدعم البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في شمال وغرب وشرق أفريقيا، والشرق الأوسط.

إن مالطة ملتزمة التزاما قويا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتؤيد تأييدا تاما جميع الإجراءات الرامية إلى ضمان تحقيق أهدافها. وفي أعقاب المؤتمر الاستعراضي، نسلم مع الشعور بخيبة الأمل بعدم الاتفاق على وثيقة ختامية يمكنها بشكل خاص أن تعزز المفاوضات الرامية إلى إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وكون مالطة تقع من الناحية الاستراتيجية في وسط البحر الأبيض المتوسط، فإنها لا تزال تتابع عن كثب تطور الأحداث الجارية في المنطقة، وتعتقد أن تعزيز جهود عدم الانتشار ونزع السلاح سيكون على جانب من الأهمية ليس للمنطقة نفسها فحسب، بل للمجتمع الدولي بأسره. ومن هذا المنطلق قررت مالطة أن تصبح أحد المشاركين في تقديم مشاريع القرارات الجديدة التي طرحتها النمسا أمام هذه اللجنة هذا العام بشأن الآثار الإنسانية التي ترتبها الأسلحة النووية، والتعهد الإنساني بحظر الأسلحة النووية والقضاء عليها.

إن طبيعة ونطاق الهجرة غير النظامية، وتهريب البشر في البحر الأبيض المتوسط لا تزال تشكل تهديدا خطيرا لأمن المنطقة بأسرها. وما فتئنا نشهد الأحداث المأساوية المتصلة بتهريب البشر عبر البحر الأبيض المتوسط والتي أضحت تمثل جائحة، ووفقا للمنظمة الدولية للهجرة، فقد أسفر ذلك عن إزهاق الآلاف من الأرواح منذ بداية هذا العام. وتعتقد مالطة أنه ينبغي أن تنشئ الأمم المتحدة تحالفا دوليا لمكافحة تهريب البشر وأن تمنحه ولاية للتدخل لعرقلة مهربي الأشخاص الذين يجنون الربح من محنة هؤلاء الأشخاص.

لا بد لنا أيضا من أن ندرك الأهمية القصوى للنظر إلى الهجرة من منظور شامل يوفر الحماية للأشخاص الضعفاء المحتاجين إلى الحماية، غير أن ذلك يعالج أيضا مسألة الهجرة غير النظامية للأشخاص غير المستوفين الشروط. ومن منظورنا الإقليمي، فإن مكافحة مهربي المهاجرين تنطوي على تعزيز وجود الاتحاد الأوروبي في البحر؛ وتكثيف العمل من أجل العودة، والسماح بالدخول مجدداً، وإعادة الإدماج؛ فالعمل بتعاون وثيق مع شركائنا، لا سيما في أفريقيا، من المجالات ذات الأولوية التي يتعين السعي إليها. وفي هذا الصدد، يؤمل من مؤتمر قمة فاليتا بشأن الهجرة الذي انعقد يومي ١١ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، مع الشركاء الأفريقيين الرئيسيين، أن يمثل فرصة للتصدي لتحديات الهجرة هذه.

السيد مازيكس (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم إستونيا، وليتوانيا، وبولندا ولاتفيا.

إننا نقدر أيما تقدير اهمية أفضل الممارسات وتبادل المعلومات فيما بين الدول في مجالات الحركة العسكرية الجوية والبحرية. إذ أنها تسهم إسهاما كبيرا في بناء التفاهم والثقة المتبادلين.

ونرى أن وضع معايير عليا للأمان يصب في مصلحة حركة المرور الجوي المدنية والعسكرية والبحرية على السواء. وإزاء

تلك الخلفية والفهم، نود أن نشير إلى النظم الدولية القائمة، وندعو الدول إلى كفالة التنسيق المدني – العسكري السليم من أجل ضمان سلامة الملاحة المدنية وإلى مواصلة تحسين المناخ العام للثقة بين الدول، ولا سيما في منطقة بحر البلطيق.

أولا، نود أن نذكر بأهمية حركة المرور الجوية والبحرية على السواء بغية إيلاء الاحترام الكامل للالتزام بكفالة سلامة الملاحة للطائرات المدنية فضلا عن الأنشطة البحرية المدنية.

ثانيا، يمكن للدول أن تبدي حسن نيتها بكفالة استخدم جميع الطائرات، المدنية والعسكرية على السواء، العاملة في مناطق ازدحام حركة المرور الجوية المدنية للأجهزة المرسلة المجيبة. ونود أن نشير إلى أن جميع الدول الأطراف في اتفاقية الطيران المدني الدولي، المعروفة أيضا باتفاقية شيكاغو، تتعهد، حينما تصدر القواعد التنظيمية لطائرات الدولة، بضمان أن تعمل تلك الطائرات بإيلاء الاعتبار الواجب للملاحة المأمونة للطائرات المدنية. وفي ذلك الصدد، نؤكد على أهمية المناقشات بشأن الآليات الدولية القائمة. وعلى وجه الخصوص، نشيد بالأعمال المستمرة لمعالجة هذه المسائل في منظمة الطيران المدني الدولي. فمن شأن كل هذه الممارسات أن تمكن البلدان من تجنب سوء الفهم والتفسير الخاطئ لبعض الأنشطة باعتبارها أنشطة عسكرية في حركة المرور البحرية والجوية الدولية، مما يعزز الشفافية والثقة المتبادلة.

السيد ماتي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): لا تزال إيطاليا ملتزمة التزاما كاملا بالعمل الفعال المتعدد الأطراف لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وبالرغم من الجهود التي بذلت حتى الآن، لا يزال يشكل تحديات رئيسية وجود برامج وشبكات الانتشار، وصعوبة تأمين المواد الحساسة، وخطر حصول الإرهابيين عليها.

ونقدر قيمة المناطق الخالية من الأسلحة النووية بوصفها أداة هامة لضمان السلام والأمن، وتعزيز منع انتشار الأسلحة النووية، والنهوض بهدف نزع السلاح النووي. ولذلك نشيد بإسهام المناطق القائمة الخالية من الأسلحة النووية في تحقيق هذه الأهداف.

وبسبب موقع إيطاليا الجغرافي – السياسي، فإنها جزء من منطقة البحر الأبيض المتوسط، وقريبة للغاية من الشرق الأوسط. وتاريخنا يرتبط ارتباطا حميما بتلك المنطقة. ونحن حساسون للغاية تجاه التطورات في ذلك السياق أيضا فيما يتعلق بترع السلاح وعدم الانتشار، ونتابع هذه التطورات متابعة وثيقة للغاية.

ونؤكد من جديد على دعمنا القوي للعملية المؤدية إلى التنفيذ الكامل لقرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذ في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود في العام نفسه، وما يتصل بذلك من الخطوات العملية التي أقرها المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. ونشدد على أن قرار عام ١٩٩٥ لا يزال ساري المفعول حتى يتم تنفيذه بالكامل وتتحقق أهدافه وغاياته. وإذ نشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها ميسر المؤتمر، السفير لايافا ممثل فنلندا، والأمين العام والداعون إلى عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، فإننا نشعر بالأسف لأنه، حتى الآن، لم يكن بالإمكان عقد ذلك المؤتمر.

ولذلك، فإننا نواصل دعم عقد مؤتمر معني بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى – تحضره جميع دول المنطقة على أساس ترتيبات تتوصل إليها هذه الدول بحرية – على نحو ما تقرر في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. ونحن مقتنعون بأن الاتفاق التاريخي المبرم في ١٤ تموز/يوليه بين مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة +٣ وإيران بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة، بما يتماشى تماما مع مبادئ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، سيسهم في تهيئة بيئة أكثر مواتاة لعقد ذلك المؤتمر.

أما فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية الأخرى، فإننا نعتبر الخطة المتعلقة بتدمير الأسلحة الكيميائية السورية، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) والقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أهم عملية لنزع السلاح المتعددة الأطراف في العقد الأخير. وأسهمت إيطاليا إسهاما كبيرا في تلك العملية، بتقديم المساعدة الملموسة إلى الأمم المتحدة ولمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ونعرب أيضا عن قلقنا البالغ من الاستخدام المنهجي والمتكرر لغاز الكلور سلاحا كيميائيا في سوريا منذ العام الماضي، الأمر الذي أكد في تقارير بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. فلا بد من إخضاع المسؤولين عن ارتكاب تلك الأعمال للمساءلة. وفي ذلك الصدد، نرحب باتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣٥ (٢٠١٥)، الذي ينشئ آلية تحقيق مشتركة للتعرف على هوية الجناة المسؤولين عن الهجمات الكيميائية في سوريا. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يلتزم الصمت في وجه تلك الهجمات المروعة.

السيد طهراني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز .

إن جمهورية إيران الإسلامية مصممة على المشاركة بفعالية في جميع الجهود الدبلوماسية والقانونية الدولية الرامية إلى إنقاذ البشرية من خطر الأسلحة النووية وانتشارها، بوسائل منها إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط. وما انفك إنشاء مثل تلك المنطقة في منطقة الشرق الأوسط هدفا هاما وأولوية لإيران، فضلا عن جميع الدول الأخرى المحبة للسلام في منطقتنا.

إن لإيران مصلحة قوية في منع انتشار الأسلحة النووية والتزام قوي بمنع الانتشار. وتستند تلك السياسة إلى أسس عقلانية وقانونية ودينية. وعلى ذلك الأساس القوي، فإن إيران طرف في جميع الاتفاقات الدولية المتعلقة بمراقبة أسلحة الدمار الشامل، وظلت في طليعة جهود ضمان إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار في الشرق الأوسط.

وبالرغم من كل الجهود الدولية، فإن من دوعي الأسف أنه لم يحرز أي تقدم حتى الآن في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، لأن إسرائيل تواصل عرقلة جميع الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف. وفي أحدث عمل من أعمال الإعاقة، أفشل نظام إسرائيل عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، كلف بعقده في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ وكان من المقرر أن يعقد في عام ٢٠١٢ تحت رعاية الأمم المتحدة.

ومن الواضح بجلاء أن العقبة الوحيدة أمام إنشاء تلك المنطقة هي النظام الإسرائيلي. إن وجود الأسلحة النووية في أيدي النظام الإسرائيلي، الذي له سجل طويل للعدوان والاحتلال وارتكاب جرائم الحرب، يشكل تهديدا خطيرا لأمن دول الشرق الأوسط غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. وهذه الحالة تمييزية إلى حد كبير. وأدى رفض إسرائيل التخلي عن أسلحتها النووية والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى زيادة إمكانية انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وأسفر عن عدم انضمام بعض الدول إلى الصكوك الدولية التي تحظر أسلحة الدمار الشامل.

ودأبنا باستمرار على الحث على تطبيق القواعد المتعلقة بعدم الانتشار تطبيقا عالميا وبدون استثناء. فالانتشار النووي في الشرق الأوسط خطير كما هو حاله في أجزاء العالم الأخرى. ومن الواضح أن وجود الأسلحة النووية في أيدي النظام الإسرائيلي ناجم عن تطبيق معايير مزدوجة من جانب بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية.

إن لتنفيذ الكامل والفوري لقرار عام ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط التزام على المجتمع الدولي، ولا سيما مقدمو مشروع القرار. وإهمال هذا الالتزام لا يمكن أن يؤدي إلا إلى تشجيع إسرائيل على أن تظل تمثل تهديدا ومصدرا لعدم الاستقرار باستهزائها بتطلعات المجتمع الدولي. وبالنسبة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ما من خيار أمام المجتمع الدولي سوى أن يمارس أقصى درجات الضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن جمهورية إيران الإسلامية لم تدخر جهدا في دعم الخطوات المجدية الرامية إلى إحراز تقدم صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وسوف تواصل دعمها القوي لإنشاء هذه المنطقة.

السيدة دل سول دومينغيز (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): سيدي، من دواعي الشرف أنكم تترأسون اللجنة الأولى.

تؤيد كوبا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

ونؤكد من جديد دعمنا القوي لتعددية الأطراف بوصفها المبدأ الأساسي للمفاوضات في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة. إن الحلول التي تتفق عليها أطراف متعددة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، تشكل الأسلوب المستدام الوحيد لتناول المسائل المتصلة بنزع السلاح والأمن الدولي. وفي الوقت نفسه، لا ينبغي بأي حال من الأحوال التقليل من أهمية المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية في هذا المجال. إن جهود نزع السلاح على الصعيد الإقليمي ينبغي أن تراعي خصوصيات كل منطقة من المناطق. ولا يمكننا اتباع نهج واحد يناسب الجميع، أو القيام بأي عمل يمكن أن يعرض للخطر سلامة أي دولة في المنطقة. ينبغي، السعي إلى أقصى حد ممكن، وفي آن واحد معا، إلى اتباع نهج عالمي وإقليمي لنزع السلاح وتحديد الأسلحة، وتدابير بناء الثقة التي تكمل بعضها بعضا من أجل تعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

يجب أن يكون اعتماد وتنفيذ تدابير بناء الثقة على الصعيدين الثنائي والإقليمي بموافقة ومشاركة جميع أصحاب المصلحة، للمساهمة في تخفيف حدة التوتر، ومنع نشوب النزاعات وتوطيد الاستقرار الإقليمي. تقع على عاتق الدول ذات القدرات العسكرية الكبيرة مسؤولية هامة في هذا المجال. وفي ذلك الصدد، من الأساسي احترام ودعم القرارات والمعاهدات الإقليمية ودون الإقليمية الرامية إلى تحقيق السلم.

نؤيد بقوة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف البلدان أو المناطق في العالم، إذ لم يتسنَ حتى الآن إنشاؤها، كجزء من الجهود الرامية إلى تحقيق هدف نزع السلاح النووي. ونعتقد أن من الأهمية بمكان أن تشمل هذه المناطق آليات للتعاون بين الدول الأطراف والدول الموقعة. وتفخر كوبا لكونها تنتمي إلى المنطقة التي أعلنها قادتها بأنها منطقة سلام، وتجلى ذلك في عمل تاريخي لم يسبق له مثيل، وتم الإعلان عنه في مؤتمر قمة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقود في هافانا، وذلك من أجل نبذ استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في منطقتنا إلى الأبد.

تعرب كوبا عن أسفها البالغ للاستمرار في عدم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط والذي اعتمد في إطار المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥، فضلا عن اتفاق عام ٢٠١٠ الذي ينص على عقد مؤتمر دولي لإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وفي مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥، كان عدم الرضا عن الطرائق المقترحة لعقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل

في الشرق الأوسط، الحجة التي استخدمتها ثلاث دول أطراف لعرقلة الاتفاق النهائي، على الرغم من المسؤولية الخاصة التي تتحملها دولتان من تلك الدول الراعية للقرار المتعلق بالشرق الأوسط والذي لم ينفذ بعد، بوصفها الدول الوديعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. تؤيد كوبا إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونحن مقتنعون بأن ذلك سيكون إسهاما أساسيا في السلام والأمن لجميع البلدان في المنطقة.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا أن أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي الهادفة إلى تعزيز الاستقرار والأمن في الدول الأعضاء، يجب الاستمرار في تعزيزها بالتشاور الوثيق مع دول المنطقة، بما في ذلك كل ما يتصل بالعمل الهام الذي تضطلع به المراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح.

السيدة بورا (اليونان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الرئيس وأعضاء مكتبه على الكفاءة والتوجيهات التي أضفوها على مداولات اللجنة الأولى.

ولئن كانت الطاقة النووية ليست خيارا لمزيج الطاقة الوطنية لدينا، ما برحت اليونان نصيرا قويا للركيزة الثالثة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تتناول الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية. ونعرب عن تقديرنا للحق السيادي لجميع الدول في اختيار الطاقة النووية للأغراض السلمية. ومع ذلك، ينبغي التقيد التام باحترام النظام الدولي لعدم الانتشار، واتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والهيكل الخاص بمعايير السلامة والأمن لديها. من الحيوي أن يلتزم المنتجون المحتملون للطاقة النووية وأن يمتثلوا امتثالا تاما للمعاهدات المتعلقة بالسلامة والأمن النوويين، وأن يضعوا نصب أعينهم صون الجوانب العملياتية للمحطات النووية.

إن حادث فوكوشيما داييشي الذي وقع في عام ٢٠١١ جدد التركيز في مجال السلامة النووية. نود أن نغتنم هذه الفرصة للإشادة بالجهود الهائلة التي بذلتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إعداد التقرير بشأن حادثة فوكوشيما، ونحن نتطلع إلى رؤية الدروس المستفادة من تلك المأساة تتجسد في خطة عمل الوكالة بشأن الآمان النووي بعد عام ٢٠١٥. وفي ذلك الصدد، نشدد على أهمية اعتبارات السلامة البيئية في المناطق النشطة في مجال الهزات الأرضية والزلازل الدينامية. وهذا أمر لا يمكن التشديد عليها بما فيه الكفاية في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، حيث أن الصراعات الجارية والنشاط الاهتزازي يزيد من أهمية النشر الكامل لجوانب الأمن والسلامة للأنشطة النووية السلمية.

في ذلك السياق، كنا نود أن نرى مزيدا من التقدم في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، لا سيما في رسم خريطة طريق ملموسة للمضي قدما في وضع الصيغة النهائية للمؤتمر المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ونحن نؤيد تماما الجهود المبذولة من أجل إنشاء هذه المنطقة، لأننا نعتقد أن تطبيق الضمانات الشاملة للوكالة على جميع المواد النووية، والمرافق والأنشطة سوف يولد الثقة بين الدول ويعزز السلام والاستقرار والأمن. وتوفر خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ المعايير الكافية للسنوات المقبلة، وينبغي للدول أن تستفيد من التوجيه الذي توفره هذه المعايير. ونهيب بالدول التي لم تفعل ذلك بعد الانضمام إلى المعاهدة.

نرحب باعتماد، إعلان فيينا، بتوافق الآراء، بشأن الأمان النووي لمنع الحوادث والتخفيف من العواقب الإشعاعية في المؤتمر الدبلوماسي المعني باتفاقية السلامة النووية. ونحض جميع الأطراف في الاتفاقية على الوفاء بالتزاماتها بموجب إعلان فيينا من دون تأخير، بهدف تعزيز السلامة النووية وزيادة الشفافية. وأود أن أذكر بأن اليونان، كونها عضوا في الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، تتقيد تقيدا تاما بتشريعات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة. ونشعر بالارتياح بشكل خاص لنتائج الاجتماع

الاستعراضي الأول للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية المشتركة بشأن آمان التصرف في الوقود المستهلك وآمان التصرف في النفايات المشعة الذي انعقد في فيينا في شهر أيار/مايو الماضي برعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تولي اليونان أولوية عليا لقضايا الأمن النووي. وهذا يتجلى في تصديقنا على صكوك الوكالة ذات الصلة، بما في ذلك البروتوكول الإضافي، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها، ومدونة قواعد السلوك بشأن آمان المصادر المشعة وأمنها والإرشادات المتعلقة باستيراد المصادر المشعة وتصديرها، هذا على سبيل المثال لا الحصر.

ونشعر بالتشجيع من الزخم الناشئ منذ مؤتمر الأمن النووي في عام ٢٠١٣، ونتطلع إلى مؤتمر الأمن النووي المقبل، المقرر أن يعقد في فيينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

ومن الأهمية البالغة بمكان أن تفي جميع الدول بالتزاماتها في مجال نزع السلاح بحزم أكبر وعلى وجه السرعة. ويجب أن تكون لدينا خارطة طريق واقعية لتحديد الجوانب العملية الرامية إلى تقريبنا من بناء عالم خال من الأسلحة النووية. وينبغي ألا تكون الاعتبارات الإنسانية دليلنا إلى نزع السلاح فحسب، بل ينبغي أن تكون مقترنة مع مبادرات الأمن والسلامة النوويين.

وترى اليونان أنه لا يمكن تعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتطويره بروح المسؤولية إلا بتعزيز الأمان النووي والظروف الأمنية. ولذلك نعتقد أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تضطلع بدور محوري في تعزيز إطار السلامة والأمن من خلال النهوض بالأنشطة الدولية.

السيد كادجيندا (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنئكم، سيدي، وجميع أعضاء مكتب اللجنة الأولى على الطريقة المتميزة التي ظللتم تقودون بها أعمالنا.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الهامة بصفتي الوطنية.

وكجزء من جهود الدول الأفريقية الرامية إلى تعزيز السلام ونزع السلاح والتنمية في القارة، فإنها اتخذت مبادرة إنشاء مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، الذي يتشرف بلدي باستضافة مقره. واليوم، وبفضل تلك المؤسسة، يجري تطوير وتنفيذ الإصلاحات في الدولة وبرامج بناء قدرات المؤسسات، وتنظم حملات إذكاء الوعي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتجمع هذه الأسلحة وتوضع العلامات عليها. وبالمثل، حيثما كان تدخل المركز ضروريا، يقدم المركز خبرته في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للجماعات دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وفي الأعوام الأخيرة، ركز المركز الإقليمي بدرجة أكبر على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بتنظيمه، في جملة أمور، حلقات عمل دون إقليمية في لومي وتيسير زيارات الخبراء من لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) إلى توغو لمساعدة حكومة توغو في التنفيذ الكامل للقرار ذي الصلة، وكل ذلك يسهم في تعزيز السلام والاستقرار في القارة.

ويرى بلدي – الذي ما فتئ يقدر أهمية المركز الإقليمي لالتزام الدول الأفريقية بضمان الأمن والاستقرار في القارة، حيث يبعث التداول العشوائي للأسلحة الخفيفة واستخدامها على الانزعاج بشكل خاص – أن إمكانات هذه المؤسسة لا تستخدم على النحو المطلوب. وفي الواقع، بالرغم من النوايا الحسنة لموظفي المركز الإقليمي، لا يمكنه سوى الحد أدنى من العمل، نظرا لأن الدول تحجم عن دفع المساهمات التي ينبغي

أن تمكنه من أداء مهامه على النحو الأمثل. كما لا يتمتع المركز الإقليمي بالدعم المطلوب لتيسير تنفيذ الولاية المنوطة به، مع أن التحديات متعددة ومعقدة.

وفيما يستعد المركز الإقليمي للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشائه، فإن من الأمور الملحة لجميع الدول، ولا سيما دول أفريقيا، أن تسعى جاهدة لمنح زخم جديد لعمليات المركز. ويحدو توغو أمل قوي في ألا تصبح تلك المؤسسة حفازا حقيقيا في أفريقيا للسياسات الإقليمية لمنع نشوب النزاعات فحسب، بل أن تصبح أيضا مركز امتياز للتدريب وتعزيز قدرات جميع دول المنطقة في جميع الجوانب المتعلقة بنزع السلاح والأمن في أفريقيا.

وإضافة إلى المرافق العادية الممنوحة للمركز بموجب اتفاق المقر، جددت توغو، من جانبها، التزامها بتزويد المركز بهياكل أساسية محلية جديدة. وأبلغ الممثل السامي لشؤون نزع السلاح بهذا الالتزام رئيس دولة توغو نفسه أثناء اجتماعهما المعقود في ٣٠ أيلول/سبتمبر في مقر الأمم المتحدة. وبناء على ذلك، فإن المناقشات جارية بالفعل مع الأمانة العامة بشأن الطرائق العملية لهذا الالتزام. ولذلك يمكن لوفد بلدي أن يؤكد استعداد توغو لمواصلة الإسهام في زيادة تنشيط عمل المركز، اقتناعا منه بأن استقرار قارتنا يتوقف على ذلك.

وشكل بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وهي صك متعدد الأطراف وملزم قانونا في تجارة الأسلحة، خطوة هامة في رصد التجارة في الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية الأخرى التي تؤجج النزاعات والعنف المسلح والإرهاب والجريمة المنظمة. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يستفيد استفادة كاملة من هذا الصك إلا إذا أضفي عليه الطابع العالمي ونفذ تنفيذا شاملا. وفي ذلك الصدد، تأمل توغو أن تواصل مراكز الأمم المتحدة الإقليمية الثلاثة للسلام ونزع السلاح مساعدة الدول على تحقيق هذه الأهداف.

وبعد التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، يعتزم بلدي في أقرب وقت ممكن اتخاذ التدابير اللازمة لمراجعة تشريعاته الوطنية، وقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية من أجل إدماجها في الإطار الذي حددته المعاهدة. وبالتالي تعتزم توغو الوفاء الكامل بالتزاماتها بموجب المعاهدة، وتحقيقا لتلك الغاية، ستكون بحاجة إلى تعاون جميع شركائها في التنمية.

وفي الختام، أؤكد من جديد على امتنان حكومة توغو للبلدان والمؤسسات التي دعمت المركز الإقليمي بشتى الطرق، وهي تتمنى للمدير الإقليمي للمركز كل النجاح في الاضطلاع بولايته.

السيد الطائي (العراق): أغتنم هذه المناسبة للإعراب عن تأييدنا للبيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا بالنيابة عن دول حركة عدم الانحياز وللبيان الذي ألقاه ممثل عمان بالنيابة عن المجموعة العربية.

يدرك العراق أهمية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية لكونه يعتبر تدبيرا وركنا مهما ضمن تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي، وخطوة لا بد منها لتعزيز الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي ولتعزيز أمن البلدان المعنية، وهي ستسهم بما لا يقبل الشك في تحقيق السلم والأمن الدوليين وصونهما. وانطلاقا من هذا المبدأ يؤيد العراق الجهود المبذولة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في شتى الأقاليم الجغرافية، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط، وهي المنطقة الأكثر توترا منذ وقت ليس بالقريب ولغاية الآن، وبما يسهم في تحقيق الهدف المتمثل في القضاء التام والكامل على الأسلحة النووية.

ويعد قرار الشرق الأوسط الصادر عن المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديد المعاهدة أهم نتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥، الذي أصبح الركيزة الأساسية التي جرى على أساسها تمديد

المعاهدة إلى أجل غير مسمى وبدون تصويت. بناء عليه، يطالب العراق بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط في إطار رؤية إقليمية متكاملة وشاملة ومن دون ازدواجية وتأخير.

على الرغم من التأييد والاهتمام الكبيرين والدوليين اللذين يحظى بهما هذا الموضوع، إلا أن إنشاء هذه المنطقة يصطدم بعراقيل وذرائع غير مقبولة، ومن ضمنها بقاء إسرائيل خارج معاهدة الانتشار النووي، وعدم إخضاع أي من منشآتها النووية لضمان الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا السياق يكرر العراق دعوته إلى ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، والفقرة الرابعة عشرة من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ذات الصلة.

تعرب حكومة بلادي عن خيبة أملها جراء عدم التوافق بشأن الوثيقة الختامية للمؤتمر التاسع لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥، لأن فشل هذا المؤتمر في هذه المرحلة الحساسة والحرجة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط سيديم حالة عدم الاستقرار والتوتر في المنطقة، وسيضيف تعقيدات أخرى إلى الإشكاليات المتعلقة بتحقيق عالمية المعاهدة، مما يعرض نظام عدم الانتشار إلى تحديات وأخطار تنعكس سلبا على مصداقية المعاهدة وتحقيق عالميتها. وهنا يؤكد العراق دعوة الدول الراعية الثلاث للمعاهدة إلى تحمل مسؤوليتها في تنفيذ قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥، وبذل الجهود للمضي قدما في تفعيل المبادرات للتوصل إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

في الختام، يؤكد العراق على أهمية توفر الإرادة السياسة وإبداء المرونة الكافية، وبذل المزيد من الجهود من أجل ضمان مستقبل أفضل لنا ولأجيالنا، مستقبل ينعم بالأمن والاستقرار وخالٍ من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): عندما نتكلم عن الأمن الإقليمي، يجب ألا ننسى أن السلام لم يكن قط مستداما. فالأحوال السلمية نفسها لم تكن موجودة حقا البتة. إن السلام على كوكبنا دائما نتاج معظم عمليات التفاوض الجادة والمسؤولة والتنازلات المتبادلة. ونعلم جميعا أن انتهاء الحرب الباردة أدى إلى إنهاء المواجهة الإيديولوجية. ولا يمكننا أن ننكر بأن الكثيرين منا في روسيا كانوا ساذجين وكانوا يظنون أنه لم تعد هناك خلافات جغرافية – سياسية. وللأسف، فإن شركاءنا الغربيين سرعان ما غيروا وجهة نظرنا المشرقة عن العالم. فما الذي شهدناه؟ فما لبثنا أن شهدنا الظهور العسكري للناتو على طول الحدود الروسية، بذريعة مكافحة التهديدات النووية المحتملة الصادرة عن إيران، وحتى عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن شريكتنا من الخارج بدأت بتطوير قدرتها العسكرية على الحدود مع روسيا. وفي الوقت نفسه، دمرت العديد من بلدان حركة عدم الانحياز، مثل يوغوسلافيا والعراق وليبيا. بل حتى كانت هناك محاولات لتدمير مصر وسوريا. وقد أصبح هذا أمرا عبثيا تماما. أما شركاؤنا الغربيون فقد فكروا حتى في اتهام روسيا بمهاجمة جورجيا، ثم أوكرانيا. سيضحك الممثلون، ولكن ربما يكون الشيء المقبل الاستماع إلى اتهامات بأن روسيا قصفت اليابان. وهذا ما يسميه شركاؤنا الدعوة إلى تعزيز الديمقراطية.

لذلك من المدهش جدا أن نسمع حتى اليوم أن زملاءنا الأمريكيين بدأوا بالحديث عن بعض الأنشطة الرامية إلى زعزعة الاستقرار في أوكرانيا. وربما كانوا يتحدثون عن الدعم الهائل من واشنطن العاصمة إلى الانقلاب المسلح المناهض للحكومة في كييف، الأمر الذي أدى إلى انهيار البلد الشقيق وانجرافه إلى حرب أهلية دموية. وهناك خطط لتنصيب مسؤول سابق في

وزارة خارجية الولايات المتحدة لشغل منصب رئيس الوزراء المقبل في كييف.

لذلك، أود أن أسترعي انتباه الوفود إلى حقيقة أن عالمنا يصبح أكثر ترابطا. إننا نعيش على نفس الكوكب، وأصبح عدم الإخلاص يتجلى بوضوح تام في أي وقت من الأوقات. أود أن أسأل ممثلي جميع الدول الديمقراطية، أو البلدان التي تعتبر نفسها ديمقراطية، إذا كانوا لا يرون ما يحدث حقا. فهل يعتقدون حقا أن هناك إمكانية لتوطيد الأمن الإقليمي والدولي في عالم حيث يجري من جانب واحد تحسين المنظومات العالمية المضادة للقذائف للدولة الأقوى عسكريا، وحيث يجري بلورة مفهوم عالمية الهجوم، وحيث القواعد العسكرية لتلك الدولة منتشرة في ١٦٠ بلدا ويزيد عددها على الـ ٨٠٠ قاعدة؟ هل يعتقد الأعضاء أنه يمكننا حقا إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية في الوقت الذي تتولى فيه قيادة الكتلة العسكرية النووية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، بعد مرور ٧٠ عاما على هيروشيما وناغازاكي، دولة استخدمت الأسلحة النووية في عام، ولا تزال الكتلة العسكرية النووية لمنظمة حلف شمال الأطلسي تعمل على زيادة قدرتها للقيام بهجمات نووية على أراضي الاتحاد الروسي وتشرك دوالا غير نووية أعضاء في الناتو في هذه الأنشطة، الأمر الذي هو ليس انتهاكا لنص معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فحسب، بل لروحها ؟

ويمكن أن نناقش هذه المواضيع لأيام، ولكن للأسف إن الإطار الزمني في هذه الجلسة لا يسمح بذلك. لذلك فإني أختتم بياني هذا، بيد أنني سأقول بضع كلمات إيجابية. وسأقول ما قالته إحدى أكثر القيادات تأثيرا في العالم المعاصر، فقد قالت اليوم ما يلي:

”يجب أن يكون لدينا جميعا قدرا متساويا من الحوار وأن نحترمه بصورة متبادلة، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع المصالح الوطنية الأخرى.“

من هو قائل تلك العبارة: قالها اليوم نيكولاس ساركوزي في اجتماعه مع فلاديمير بوتين في موسكو. ثم كررها في بيانها في معهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية. ابنتي التي تدرس هناك، أخبرتني عن ذلك وقد تحققت منه على الموقع الشبكي، وإنه صحيح حقا. ولذلك، دعونا نستمع إلى هؤلاء الناس الحكماء في عالمنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أنغولا لعرض مشروع القرار A/C.1/70/L.43/Rev.1.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في هذه الدورة للجنة الأولى، أود أن أهنئكم، أيها السيد الرئيس، على انتخابكم رئيسا لها، وكذلك أهنئ أعضاء المكتب الآخرين. وبوسعكم، سيدي الرئيس، أن تعولوا على دعم بلدي وتعاونه معكم من أجل إنجاح ولايتكم.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، وممثل إندونيسيا بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز.

وبالنيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، يشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار A/C.1/70/L.43/Rev.1، المعنون ”تدابير بناء الثقة الإقليمية: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا“. وهذا مشروع قرار قدمته منطقتنا دون الإقليمية في دورات سابقة للجمعية العامة وظل يعتمد بتوافق الآراء. ففي الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، قدم مشروع القرار الممثل الدائم لغابون.

وإجمالا، فإن مشروع القرار، الذي قدم على النحو الواجب للجنة الأولى وعمم فيما بين الدول الأعضاء، يتوخى الإسهام في الجهود العالمية في مكافحة الإرهاب والجماعات المسلحة غير المشروعة، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة

الخفيفة، والقرصنة، والصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والاتجار بالأشخاص والأنشطة الإجرامية الأخرى التي تؤثر على منطقتنا. كما يؤكد مشروع القرار مجددا على دعم الجمعية العامة للجهود الرامية إلى تعزيز تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بغية تخفيف حدة التوترات والنزاعات في وسط أفريقيا وتعزيز السلام المستدام والاستقرار والتنمية في المنطقة دون الإقليمية.

ويطلب مشروع القرار استمرار المساعدة التي يقدمها الأمين العام ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى بلدان وسط أفريقيا في معالجة مشاكل اللاجئين والمشردين في أراضيها؛ وبالإضافة إلى ذلك، يطلب مشروع القرار مواصلة المساعدة التي يقدمها الأمين العام ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى المنطقة دون الإقليمية بشأن المسائل المتصلة بحقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية.

إن مضمون مشروع القرار المقدم فيما يلي من دول وسط أفريقيا لا يختلف اختلافا جوهريا عن القرارات المتخذة في الدورات السابقة، باستثناء إضافة بعض البيانات عن التطورات الرئيسية التي حدثت منذ اتخاذ القرار الأخير خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة (القرار ٦٩/٧٣).

ويرحب مشروع القرار ويؤيد توصيات الاستعراض الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ويشجع بقوة الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا والشركاء الدوليين على كفالة أن تحظى اللجنة بالموارد الكافية للاضطلاع بولايتها.

ويرحب مشروع القرار باعتماد الدول الأعضاء في اللجنة للاستراتيجية المتكاملة لمكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا، في حين يطلب تقديم الدعم الدولي للدول الأعضاء التي صدقت على معاهدة تجارة الأسلحة ويشجع الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة على أن تفعل ذلك. كما يشجع الدول الأعضاء على تنفيذ أحكام القرار ٦٩/٣١٤، وهو القرار الأول بشأن الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية. ولذلك السبب فإننا نطلب التعاون والفهم المعتادين من اللجنة الأولى، التي، كما كان الحال في مناسبات سابقة، تنظر في مشروع القرار هذا وتعتمده بتوافق الآراء، بصيغته المعدلة شفويا.

واستضافت جمهورية أنغولا ببالغ السرور الاجتماع الأربعين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. ونظر الاجتماع في الحالة السياسية والأمنية في منطقة وسط أفريقيا، ولا سيما النزاعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية بوروندي. وأُولي اهتمام خاص للتهديدات الإرهابية والهجمات التي يشنها المتطرفون الراديكاليون في وسط أفريقيا، التي تمتد من منطقة الساحل إلى خليج كينيا؛ ولزيادة الهجمات في المغرب العربي؛ وللتهديدات في أجزاء أخرى من أفريقيا. وسعت أنغولا، بوصفها رئيس اللجنة الاستشارية الدائمة لتحويل توافق الآراء، استنادا إلى الحوار مع الدول الأعضاء، إلى مشاكل المنطقة دون الإقليمية والقارة الأفريقية بصفة عامة.

وفي الختام، نرى أنه ينبغي التصدي لمنع هذه الآفة ومكافحتها من خلال التعاون الدولي والإقليمي والثنائي. وبهذه الصفة، ينبغي لمنظمات الأمم المتحدة الإقليمية ودون الإقليمية أن تضطلع بدور ريادي في مكافحة أشكال الإرهاب التي لا تزال وليدة وملموسة بالفعل في بعض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، قبل أن تصبح تهديدا حقيقيا للمنطقة.

السيد مانا (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): إذ ننظر في البند الفرعي (٥) – أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية مسائل الأمن في وسط أفريقيا – من البند ٩٨ من جدول الأعمال، المعنون ”تدابير بناء الثقة على الصعيد

الإقليمي“، فإنني آخذ الكلمة بعد البيان الذي أدلى به ممثل أنغولا بالنيابة عن الدول الأعضاء في أفريقيا الوسطى، الذي تولى فيه عرض مشروع القرار A/C.1/70/L.43/Rev.1. ويؤيد وفد بلدي بيان ممثل أنغولا ويدعو جميع الوفود إلى تأييد مشروع القرار. ومع ذلك، بالرغم تأييدي لهذا البيان، أود أن أدلي ببيان بصفتي الوطنية بشأن جانب معين من جوانب انعدام الأمن في وسط أفريقيا التي تؤثر على ولاية اللجنة الاستشارية الدائمة، وهو تحديدا، مكافحة الإرهاب، بما في ذلك أحدث ظوارهره، جماعة بوكو حرام.

فلأكثر من عامين، ما فتئت بعض البلدان في وسط أفريقيا، ولا سيما الكاميرون وتشاد، عرضة لوابل من الأعمال الشنيعة التي ترتكبها جماعة بوكو حرام، وهي بالطبع تعصف أيضا بنيجيريا، بلد منشأ الجماعة، وبجارتها النيجر. وبالنظر لحجم الظاهرة، أنشأت البلدان في حوض بحيرة تشاد، بدعم من وسط أفريقيا، وتحت رعاية الاتحاد الأفريقي، القوة المتعددة الجنسيات المشتركة بغية تكملة الجهود الوطنية الخاصة بها.

ويبدو أن جماعة بوكو حرام قد دحرت عسكريا وهي الآن تلجأ بشكل متزايد إلى التفجيرات الانتحارية. وللتعامل مع تجدد هذا التهديد الإرهابي، أعدت وسط أفريقيا استراتيجية إقليمية لمكافحة الإرهاب والتصدي لانتشار الأسلحة، كما ذكر ممثل أنغولا في بيانه، من أجل تمكين شتى أصحاب المصلحة من صياغة استجابة منسقة.

واتخذت حكومة الكاميرون تدابير على الصعيد الوطني وحرصت على خوض هذه الحرب بالامتثال الصارم للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ومن ضمن التدابير المتخذة، بالإضافة إلى العمليات العسكرية، شملت التدابير على المستوى التشريعي سد ثغرة قانونية كان من شأنها أن تعيق قدرتنا على اتخاذ الإجراءات اللازمة، من خلال إقرار قانون متعلق بقمع الإرهاب. ويمكن القانون من محاكمة من يعتقلون خلال مكافحتنا لجماعة بوكو حرام في إطار ملائم ووفقا لالتزامات الكاميرون الدولية والإقليمية .

وللأسف، كما ذكرت من قبل، بعد عدة أشهر من الهدوء الناجم عن دحر جماعة بوكو حرام على يد القوات المسلحة للكاميرون وتشاد، ما فتئ إرهابيو بوكو حرام يحاولون مرة أخرى، منذ حزيران/يونيه ٢٠١٥، مباشرة أسلوب عمل جديد، وهو تحديدا، الهجمات الانتحارية باستخدام النساء والأطفال مفجرين انتحاريين.

بالنظر إلى الاتجاه الجديد، قررت السلطات الكاميرونية رفع مستوى الأمن إلى مرحلة التأهب وتعزيز الآلية التشغيلية المنشأة من أجل تأمين المناطق المتضررة، وتكثيف حملات التوعية العامة في المناطق المتضررة وفي أوساط السكان هناك، ووضع تدابير جديدة في المدن في جميع أنحاء البلد. وهذه التدابير الوطنية تتناسب مع الاستراتيجية الإقليمية في معظم بلدان وسط أفريقيا.

ولئن كان من الصحيح أننا قيّمنا بدقة الخطر واعتمدنا استراتيجيات ملائمة على الصعيدين الوطني والإقليمي، لا يمكننا أن نخلص أنفسنا تماما من هذا الشر بدون دعم المجتمع الدولي بأسره، في إطار التضامن الفاعل الذي نود أن نراه يسود جميع أنحاء العالم. لا يمكن لبلد بمفرده أو منطقة بمفردها التصدي بفعالية للإرهاب الدولي. وهذا التهديد العالمي العابر للحدود الوطنية يقتضي ردا متعدد الجنسيات وعالميا.

في إطار ولاية لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، أكد بلدي دعم المجتمع الدولي في كفاحه العادل ضد الإرهاب. أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد لجميع البلدان الصديقة، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة العاملة في الميدان، امتنان الكاميرون لها لمساهماتها المتعددة الأشكال في مكافحة جماعة بوكو حرام، فضلا عن إسهامها في جهودنا لمواجهة العواقب، وهي تتمثل بصورة أساسية في الحاجة

إلى تدبر أمر اللاجئين والمشردين داخليا، ومكافحة التطرف والحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتدفق اللاجئين والمشردين داخليا على القطاعات السكانية المضيفة.

في السياق نفسه، تود الكاميرون أن تؤكد مجددا امتنانها لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا لما يقدمه من دعم ومساعدة إلى أنشطة اللجنة الاستشارية العلمية التابعة للأمم المتحدة. ويرحب وفدي أيضا بدعم المكتب لبلدان وسط أفريقيا في مكافحة جماعة بوكو حرام. ويحدوني الأمل في ألا يسمح المجتمع الدولي بتعريض الاستراتيجية الإقليمية للخطر.

السيد محفوظ (مصر) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، تؤيد مصر البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فضلا عن البيانين اللذين أُدْلي بهما بالنيابة عن المجموعة العربية ومجموعة الدول الأفريقية.

لطالما مثلت مسألة إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية شاغلا للمجتمع الدولي. ورغم أن الجمعية العامة دأبت منذ عام ١٩٧٤ على اتخاذ قرار سنوي بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، للأسف لم تُحل المسألة بل ظلت معلّقة حتى بعد مرور ٤٠ عاما على ذلك.

في عام ١٩٩٥، كجزء لا يتجزأ من صفقة التمديد إلى أجل غير مسمى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة الأسلحة النووية، اعتمد مؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥ قرارا بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وبعد ١٥ سنة من التقاعس، اعتمد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، كجزء من خطة عمله، مجموعة من التدابير بشأن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ الذي شمل، في جملة أمور، تكليف الأمين العام والجهات المشتركة في تقديم القرار، وهي الدول الوديعة الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، بعقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، على الرغم من كل الجهود والمشاركة الكاملة من جانب الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، أُعلن من جانب واحد ومن دون التشاور مع الدول العربية، أنه تم تأجيل انعقاد مؤتمر عام ٢٠١٢.، وبعد عدة جولات من المشاورات والاجتماعات في فيينا، وليون وجنيف، لم يعقد المؤتمر حتى الآن. وحيث أن المؤتمر لم يعقد في عام ٢٠١٢ وفقا للولاية المحددة في قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، طرحت الدول العربية ورقة عمل، أيدتها واعتمدتها في وقت لاحق حركة عدم الانحياز التي دعت مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ إلى اتخاذ الإجراءات التالية:

أولا، إعادة تأكيد قرار عام ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وهو الأساس الذي تم عليه تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى من دون تصويت، ويظل صالحا حتى يتم تنفيذه بالكامل؛

ثانيا، ينبغي للمؤتمر أن يحض إسرائيل، الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لا تزال خارج المعاهدة، على القيام فورا بالتوقيع والتصديق على المعاهدة بصفتها دولة غير حائزة للأسلحة النووية والانضمام إلى المعاهدة من دون مزيد من التأخير.

ثالثا، ينبغي للمؤتمر أن يدعو الأمين العام إلى عقد مؤتمر في غضون ١٨٠ يوما من تاريخ اعتماد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ لمشروع الوثيقة الختامية الذي لم يعتمد بطبيعة الحال – بهدف البدء بعملية تفضي إلى إبرام معاهدة ملزمة قانونا بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل على أساس الولاية التالية:

أن يقوم الأمين العام بدعوة جميع دول منطقة الشرق الأوسط، وبالتحديد الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية

وإسرائيل وجمهورية إيران الإسلامية، إلى حضور المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وأن يبذل الأمين العام قصارى جهده لاتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل ضمان نجاح المؤتمر؛

إن قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط والمتخذ في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها يجب أن يمثل اختصاصات المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

وأن يقوم المؤتمر أيضا بإنشاء فريقين عاملين على النحو التالي: أحدهما يتناول نطاق ترسيم المنطقة الجغرافية، وتدابير الحظر والتدابير المؤقتة، والثاني يتناول تدابير التحقق وآليات التنفيذ، على أن يجتمع المؤتمر سنويا في شكل جلسة عامة وأفرقة عاملة.

عندما يتم الاتفاق على معاهدة ملزمة قانونا بين الدول المشاركة في المنطقة، يدعو الأمين العام إلى إعادة انعقاد المؤتمر لاعتماد المعاهدة التي تم التفاوض عليها بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

يقوم الأمين العام بإبلاغ مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠ ولجنته التحضيرية بشأن التقدم المحرز ووضع تنفيذ قرار عام ١٩٩٥. وينبغي أن يتم ذلك بعد خمس سنوات.

ما طرحته هنا يشكل رؤيتنا نحو سُبل المضي قدما في نزع السلاح الإقليمي. إننا جميعا نتشاطر وجهة النظر تلك، ولن ندخر أي جهد، وسنعمل جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

السيدة لياشوك (بيلاروس) (تكلمت بالروسية): أود أن أركز على مساهمة بيلاروس في نزع السلاح والأمن الإقليميين.

منذ حصول بيلاروس على استقلالها، ما انفكت تتبنى سياسة متسقة ومسؤولة بشأن الأمن الدولي والإقليمي، ونزع السلاح، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتحديد الأسلحة، وفي منطقتنا الإقليمية في المقام الأول.

من الجدير بالذكر أن بيلاروس كانت أول دولة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي تتخلى طوعا عن إمكانية الاحتفاظ بالأسلحة النووية التي بقيت لديها في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفياتي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، استكملنا إزالتها من أراضينا، وانضممنا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفنا دولة غير حائزة للأسلحة النووية. وفي الأمم المتحدة، ما برحت بيلاروس طيلة العقد الماضي، تدعو إلى حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل. وقد ساهمت بيلاروس إلى حد كبير في تعزيز الأمن الأوروبي وزيادة القدرة على التنبؤ في المنطقة عن طريق تخفيض المخزونات من الأسلحة التقليدية.

أما بشأن معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، فبحلول نهاية عام ١٩٩٥ أكملت بيلاروس الجزء الأول من التزاماتها التعاهدية عن طريق تخفيض الأسلحة والمعدات العسكرية بنسبة ١٠ في المائة، مما يزيد عن التخفيضات التي أجرتها جميع الدول الأعضاء الثلاثين الأطراف في المعاهدة. وقامت بيلاروس بدور نشط في وضع الاتفاق بحيث يتكيف مع معاهدة القوات التقليدية في أوروبا، وكانت أول الدول التي بادرت إلى التوقيع والتصديق عليها. ويسرت بيلاروس لتعزيز الأمن السياسي العسكري الإقليمي في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من خلال المشاركة في وضع آليات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ذلك المجال.

في مطلع الألفية الجديدة، أبرمت بيلاروس اتفاقات ثنائية مع ولاتفيا وليتوانيا وبولندا وأوكرانيا بشأن مزيد من تدابير بناء الثقة والأمن في المجالين العسكري والسياسي. وتلك الاتفاقات هي بمثابة أدوات أساسية للترويج لمفهوم حسن الجوار حول محيط دولتنا. إن بيلاروس تولي اهتماما شديدا لمكافحة الأنشطة الإرهابية الدولية. وقد انضمت بيلاروس إلى جميع الصكوك الدولية الرئيسية التي تركز على مكافحة الخطر الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل.

بالإضافة إلى ذلك، ما فتئ بلدنا يقوم بجميع الخطوات الممكنة من أجل تنفيذ الأحكام الهامة جدا المتضمنة في قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ففي عام ٢٠١٢، كانت بيلاروس من أوائل الدول في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي وضعت خطة وطنية لتنفيذ القرار. وبمساعدة من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، والمجلس التنفيذي لرابطة الدول المستقلة وأمانة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، عقدنا ببيلاروس في عام ٢٠١٣، حلقة دراسية لأعضاء الرابطة لتبادل الخبرات بشأن القضايا المتصلة بتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونعتزم مواصلة تنظيم ملتقيات في مينسك بشأن هذه المسألة.

أما في سياق الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، فإن بيلاروس، استنادا إلى قرار المجلس ١٢٨٦ (٢٠٠١) الذي ننوه بأهميته، وفرت لمنظمة حلف شمال الأطلسي مرور شحنات من البضائع عبر أراضي بيلاروس، وكان ذلك أساسيا للجهود الدولية الرامية إلى تيسير الأمن في أفغانستان. ومنذ لحظة التوقيع على معاهدة الأمن الجماعي في عام ١٩٩٢ وإنشاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي، شاركت بيلاروس بنشاط في عام ٢٠٠٢ في تطوير وتعزيز منظمة معاهدة الأمن الجماعي وتعتبر أحد أهم العناصر في ضمان الأمن الإقليمي.

تسهم بيلاروس إسهاما كبيرا في تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ويعكف بلدنا على وضع مشروع للتخلص من الذخائر التي تحتوي على الألغام من طراز PFM-1.، وستكون النتيجة المتوقعة تدمير أكثر من ٣ ملايين من الألغام المضادة للأفراد التي ظلت في بيلاروس منذ انهيار الاتحاد السوفياتي. ويتلقى البرنامج التمويل من المفوضية الأوروبية.

منذ بداية عام ٢٠٠٧، ما انفكت بيلاروس تنفذ بنجاح المشاريع المشتركة بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرامية إلى تحديث نظام لتخزين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في ١٣ موقعا من مواقع وزارة الدفاع في بيلاروس. ونعرب عن خالص الامتنان لجميع البلدان المانحة التي شاركت في تمويل المشروع وفي مختلف مراحل تنفيذه. وبفضل هذا المشروع، طورت بيلاروس البرامجيات اللازمة لأتمتة سجل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وقد ولّدت تلك البرامجيات اهتماما كبيرا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأعربت بيلاروس عن استعدادها لتقاسم البرامج الحاسوبية مع الدول المهتمة، وقدمت ذلك بالفعل ومن دون مقابل إلى ثماني دول أعضاء في المنظمة من جنوب شرق أوروبا وآسيا الوسطى.

نرى أن زيادة تعزيز الأمن الدولي والإقليمي يجب تحقيقها من خلال هذه الخطوات المحددة الشاملة كالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتنفيذ الكامل لمعاهدة عدم الانتشار واستعراض أعمال مؤتمر نزع السلاح.

السيد سامفيليان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): تعلق أرمينيا أهمية كبيرة على نزع السلاح الإقليمي، لأن تحقيق الاستقرار والأمن أسهل مع وجود عدد أقل من الأسلحة. إن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والتي تهدف إلى توطيد الأمن الدولي والإقليمي والاستقرار، وتهيئة جو من الثقة من خلال تشجيع نزع السلاح تحظى بتقدير كبير. ونحن مقتنعون بأن السلام والأمن على الصعيد العالمي يتوقف بصورة مباشرة في معظم الأحيان على الاستقرار الإقليمي ودون الإقليمي.

تناصر حكومة أرمينيا بقوة الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى تعزيز تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وما فتئنا نؤيد قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالسلم والأمن على الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي. وما انفكت أرمينيا من أشد المناصرين للتعاون الإقليمي في كل الميادين الممكنة. ويستند ذلك إلى منطق بسيط ومسوّغاته وجيهة، إذ أنه حتى مع وجود مشكلات بين البلدان في مناطق معينة، فأي تعاون، صغيرا كان أم كبيرا، وسواء أكان في الأجل القصير أو الطويل، فإنه يساهم على نحو لا جدال فيه في بناء الثقة.

اهتداء بهذا النهج القائم على المبادئ، تبذل أرمينيا كل جهد ممكن للمضي قدما في بناء الثقة في منطقة جنوب القوقاز، وذلك بالاستفادة من الأطر التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والشراكة من أجل السلام التابعة لمجلس الشراكة الأوروبية – الأطلسية، والاستفادة من العلاقات الثنائية. وتبدي أرمينيا دوما استعدادها وإرادتها للبدء بمشاريع تهدف إلى تنمية التعاون الإقليمي في العديد من المجالات. ولكن للأسف، فإن الحالة السائدة في المنطقة، والدوافع السياسية القائمة على تصورات خاطئة لدى تركيا وأذربيجان، لا تسمح باتخاذ خطوات عملية نحو بناء الثقة في مجال نزع السلاح.

تقوم أرمينيا على النحو الواجب بإبلاغ الهيئات ذات الصلة في الأمم المتحدة عن استمرار الانتهاكات السافرة لوقف إطلاق النار من جانب القوات المسلحة الأذربيجانية على خط التماس بين ناغورنو – كاراباخ وأذربيجان وعلى الحدود بين أرمينيا وأذربيجان. وللأسف، فإن الحالة حتى زادت تدهورا. وما زالت آذربيجان تتجاهل تماما أحكام اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في عام ١٩٩٤، وتعمل يوميا على قصف مواقع جيش دفاع ناغورنو – كاراباخ والقوات المسلحة الأرمينية بأسلحة من عيارات مختلفة، وقامت بالمزيد من محاولات التسلل إلى المواقع الأرمينية، ومن ثم قامت بأنشطة هدامة. وبدأت أيضا باستهداف القرى الحدودية وسكانها المدنيين، في انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي.

من المثير للجزع أن الجيش الأذربيجاني بدأ باستخدام الأسلحة الثقيلة، بما فيها قذائف هاون عيار ١٢٠ ميليمترا وقذائف عيار ١٠٧ ميليمتر. وتواصل وحدات الجيش الأذربيجاني استهداف القرى الحدودية، ملحقة وفيات في صفوف السكان المدنيين. لقد اتسم تصعيد الحالة خلال الشهر الماضي بمناورات عسكرية واسعة النطاق بالقرب من خط التماس وحدود أرمينيا، شارك فيها ٠٠٠ ٦٥ من الأفراد العسكريين، منهم ٠٠٠ ٦ من جنود الاحتياط، ومئات من دبابات القتال، ومركبات القتال المدرعة، ووحدات المدفعية والقوات الجوية. إننا نشعر بالقلق العميق وندين بشدة هذه الأعمال الاستفزازية التي تؤجج التوتر العسكري في المنطقة.

إن أرمينيا لا تزال ملتزمة بتقديم آلية للتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار التي ارتكبتها القوات المسلحة، بينما ما زالت أذربيجان ترفضها. ونؤكد من جديد موقفنا الثابت ومفاده أن قطع التزام واضح وقاطع بوقف إطلاق النار وبناء الثقة من جانب الأطراف المعنية هو السبيل الوحيد لتهيئة بيئة مفضية إلى عملية السلام.

وإلى جانب التطورات المزعزعة للاستقرار، ما فتئنا نشهد اتجاها آخر يبعث على الجزع، ألا وهو عدم الامتثال المتعمد لوثيقة فيينا. إن القيام بمناورات عسكرية واسعة النطاق في بلد مجاور تستوجب إخطار مسبق بموجب وثيقة فيينا أنما تمثل انتهاكا للالتزامات الدولية. فقد أثبتت التطورات في منطقتنا مرة أخرى أن استخدام القوة لا يمكن له بأي شكل من الأشكال أن يفضي إلى حل دائم للنزاع القائم. وما من بديل لحسم الصراعات سوى التوصل إلى تسوية سياسية تنبع

من المفاوضات التي ترتكز على الالتزام القاطع للطرفين بعدم استخدام القوة.

في الختام، نؤكد من جديد تمسكنا بالمفاوضات السلمية ضمن الصيغة التي قدمها الرؤساء المشاركون لمجموعة منسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي صيغة ذات ولاية دولية. ونشيد أيضا بالدعم المتواصل من جانب الأمين العام للعملية السلمية في إطار تلك الصيغة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الكلام ممارسة لحق الرد.

السيد كفيلاشفيلي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): إن ممثل الاتحاد الروسي، في البيان الذي أدلى به وكان أشبه بمحاضرة بدلا من بيان، شكك فيه بتهكم، أو ينبغي لي القول، إنه استهزأ بالحقيقة المعروفة جيدا والتي تمثلت في غزو روسيا لجورجيا في عام ٢٠٠٨. أود أن أعرب عن استيائنا إزاء استمرار انكار روسيا للأفعال التي اقترفتها وتنصلها من التزاماتها ورفضها المطلق للحقيقة على أرض الواقع. لذلك السبب أود مرة أخرى أن أوجه انتباه اللجنة إلى الحقائق المعروفة.

في آب/أغسطس ٢٠٠٨، بعد إمعان التخطيط مسبقا، ارتكبت روسيا عملا عدوانيا ضد جورجيا عندما أرسلت الآلاف من قواتها للقضاء على سيادة جورجيا في انتهاك تام لالتزامات روسيا الدولية وجميع قواعد القانون الدولي المدونة.

نتيجة لعدوان روسيا، أُخضع مئات الآلاف من الجورجيين إلى التطهير العرقي.

على الرغم من مرور أكثر من سبع سنوات على الغزو، تواصل روسيا عدوانها في انتهاك صارخ للقانون الدولي واتفاق وقف إطلاق النار المبرم في آب/أغسطس ٢٠٠٨ بين روسيا وجورجيا، بوساطة الاتحاد الأوروبي. إن روسيا تحتل عسكريا خمس أراضي جورجيا، أي ٢٠ في المائة من أراضيها، في المنطقتين الوسطى والغربية، ولا تسمح لمئات الآلاف من السكان المطهرين عرقيا من العودة إلى ديارهم. وندعو مرة أخرى الاتحاد الروسي إلى إنهاء الاحتلال العسكري غير المشروع لأراضي جورجيا ذات السيادة وسحب جميع قواتها العسكرية من أراضينا.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود مرة أخرى ممارسة حقي في الرد على بعض التعليقات التي أدلى بها في وقت سابق ممثل الاتحاد الروسي.

النقطة الأولى، إن التعدي المزعوم لمنظمة حلف شمال الأطلسي على حدود روسيا محض هراء. غير أني أريد أن أذكر أن روسيا هي التي تتعدي على حدود الآخرين. فلنكن واضحين إزاء ذلك. ولست متأكدا مما أشار إليه ممثل روسيا حينما قال إن الولايات المتحدة عملت بصورة انفرادية على زيادة قدرتها للهجوم على روسيا، في انتهاك لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولست متأكدا مما يعنيه بقوله ذلك.

فيما يتعلق بمسألة القدرة الدفاعية للقذائف التسيارية، ذكرت في منتهى الوضوح في هذه القاعة لماذا نسعى إلى الدفاع القائم على القذائف التسيارية. ولا أعتقد أنني بحاجة إلى تكرار ذلك.

أخيرا، أود الرد على الزعم القائل بأن الولايات المتحدة تدعم الإطاحة العنيفة بالحكومة الشرعية الأوكرانية؛ على العكس من ذلك، فإن الاتحاد الروسي هو الذي يشكل تهديدا لاستقلال حكومة أوكرانيا ذات السيادة وسلامة أراضيها.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لدي بضع كلمات فقط بشأن البيان الذي أدلى به ممثل جورجيا. فإن كنت صادقا ليس لدي أي شيئ أقوله ردا على ذلك. لدي فقط سؤال سريع. هل من أحد في هذه القاعة يعتقد حقا بأن ما قيل بالفعل صحيح؟

أما فيما يتعلق بالملاحظات التي أدلى بها ممثل الولايات المتحدة، فقد ناقشنا بالفعل تلك المسائل بمزيد من التفصيل في الاجتماعات الثنائية، ولا أرى ثمة حاجة إلى تسليط الضوء على ذلك هنا. نحن جميعا نعرف النكتة التي مفادها أن روسيا تقرّب أراضيها من القواعد الأمريكية. أجل، بالتأكيد أن ذلك معروف جيدا؛ ويعلم الجميع ذلك.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): لا أعرف حتى كيف أعلق على ذلك. بل سأترك الأمر عند تلك النقطة.

السيد تسيمباليوك (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أردت أن أدلي بتعليق قصير على ما ذكره زميلي الروسي من فوره. لا أعتقد أن هذا هو المكان المناسب أو الوقت المناسب للتندر والسخرية عندما نجد أن ٠٠٠ ٨ شخص في أوكرانيا لقيوا حتفهم نتيجة العدوان الروسي.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إنها مسألة خطيرة جدا، وبالطبع، لا ينبغي لنا أن نناقشها هنا، ولكن بوسعي أن أكرر على نحو مسؤول الوقائع الفعلية. إن الاتحاد الروسي لم يرتكب أي عدوان ضد أي بلد شقيق لنا، أي أوكرانيا. و لم نفعل ذلك قط ولن نفعله أبدا. أود أن أطلب من ممثل أوكرانيا الكف عن قول هذه الحماقات.

السيد تسيمباليوك (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أعتقد أن موقف بلدي وموقف بلدان أخرى ليست مجرد كلام، كما يوحي لنا ممثل الاتحاد الروسي. للأسف، فإن العدوان الروسي ضد بلدي لا يزال جاريا.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.